

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أثر جائحة كورونا على التشغيل في الجزائر-دراسة ميدانية بولاية إيليزي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال

إعداد الطالب (ة): محمد أمين لعروسي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
حسين دثيب	أستاذ محاضراً	المركز الجامعي إيليزي	رئيساً
إيمان ببة	أستاذ محاضراً	المركز الجامعي إيليزي	مشرفاً
نصر حميداتو	أستاذ محاضراً	المركز الجامعي إيليزي	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2022/2023

إهداء

أهدي تخرجي وفرحي

إلى ملاذي بعد الله، إلى الذي بذل جهد السنين من أجل أن اعتلي سلالم النجاح،
إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة إلى من أَرْضَعْتَنِي الحب والحنان، إلى بَسْمَةِ الحياة وسر
الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي، إلى أغلى الحبايب أُمِّي الغالية.

إلى أخواتي سندي وكياني وابتسامتي دمتم لي.

إلى القريبين من القلب والداعمين والمساندين في السراء والضراء شكرا لكم.

شكر وعرفان

وما توفينا إلا بالله:

ما انتهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضلله،

فالحمد لله الذي يسّر البدايات و أكمل النهايات وبلغنا العليات

عندما يكون للشكر معنى وللثناء فائدة فليرعى الله خطاك وليبارك مسعاك بالأجر

والثواب.

نقدم خالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة على كل ما قدمته لنا من

توجيهات ونصائح ثمينة في إثراء موضوع الدراسة.

هدفت الدراسة لتوضيح أثر جائحة كورونا على التشغيل في الجزائر وقمنا بدراسة ميدانية بولاية إيليزي، وذلك من خلال استعراض الأدبيات النظرية المتعلقة بالتشغيل والبطالة وقوة العمل، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم فحص مجموعة من الدراسات السابقة لاستخلاص مدى جدوى سوق العمل في الجزائر، وصلاحيات السياسات المعتمدة في الرفع من مناصب العمل المستحدثة، إضافة إلى التعرف على نوعية ومستوى التأثير الذي تركته جائحة كورونا على التشغيل في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تسجيل تطور عام في حجم التشغيل، لا يزال المعدل بعيدا عن الاستفادة من اليد العاملة الضخمة. كما أن آليات وبرامج التشغيل ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الأسعار، باعتبار كافة سياسات التنمية تقوم بالدرجة الأولى على عائدات النفط، فتتأثر بأي انهيار لأسعاره، توصلت الدراسة أيضا بأن معدل التشغيل تأثر أيضا بجائحة كورونا، مما رفع من معدل البطالة سنة 2020 نتيجة لسياسة الغلق وتوقيف أغلب النشاطات الاقتصادية، إضافة إلى أن آفاق التشغيل لا تزال غير واضحة، بسبب عدم حصر انعكاسات الجائحة على الوضع العام للاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية : الشغل في الجزائر - البطالة - جائحة كورونا - آليات وبرامج التشغيل - وكالة التشغيل

Abstract :

The study aimed to clarify the employment situation in Algeria through data related to employment, unemployment, and the workforce. To achieve this goal, a number of previous studies were examined to extract the feasibility of the labor market in Algeria and the effectiveness of the policies adopted to increase new job opportunities. Additionally, the study aimed to identify the type and level of impact that the COVID-19 pandemic had on employment in Algeria.

The study found that despite a general increase in employment, the rate is still far from utilizing the large workforce. Mechanisms and employment programs are closely linked to price levels, as all development policies are primarily based on oil revenues and are therefore affected by any collapse in oil prices. The study also found that the employment rate was also affected by the COVID-19 pandemic, which raised the unemployment rate in 2020 due to the closure policy and suspension of most economic activities. Moreover, employment prospects remain unclear due to the lack of a comprehensive assessment of the pandemic's impact on the overall situation of the Algerian economy.

Keywords : Employment in Algeria, Unemployment, COVID-19 pandemic, Employment mechanisms and programs, Employment agency.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	إهداء
II	شكر وعرفان
III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ - ب	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة لجائحة كورونا وسياسة التشغيل
02	تمهيد
13	المبحث الأول : الأدبيات النظرية لجائحة كورونا وسياسة التشغيل
19	المبحث الثاني : عرض الدراسات السابقة و مناقشتها
	خلاصة الفصل الاول
20	الفصل الثاني : دراسة حالة الملحق المحلية للتشغيل عين امناس – ولاية اليزي
21	تمهيد
25	المبحث الأول : الوكالة الوطنية للتشغيل
33	المبحث الثاني : دراسة تحليل المعطيات
	خلاصة الفصل الثاني
35	الخاتمة
39	قائمة المراجع
41	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	الفرق بين سياسة التشغيل النشيطة وسياسة التشغيل السلبية	1 - 1
27	تطور عدد السكان و معدل النمو الديمغرافي خلال فترة كورونا	1 - 2
28	تطور معدلات البطالة في الفترة لكورونا	2 - 2
29	تطور حجم العمالة و معدل التشغيل	3 - 2
30	تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة لكورونا	4 - 2
32	عدد مناصب العمل المتوفرة في وكالة ايليزي للتشغيل و عدد المشغلين	5 - 2

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	الهيكل التنظيمي لوكالة التشغيل	1 - 2
24	مهام ووظائف وكالة التشغيل	2 - 2
27	تطور عدد السكان في فترة كورونا	3 - 2
28	معدل البطالة في الجزائر خلال فترة كورونا	4 - 2
29	تطور حجم العمالة المشتغلة و معدل التشغيل	5 - 2
31	تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة الكورونا	6 - 2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الجدول
41	سوق التشغيل	1

مقدمة

توطئة:

منذ قرون، شهد العالم العديد من الأوبئة عبر التاريخ، من الطاعون إلى الأمراض والأوبئة الأخرى، من الملايا إلى الإيدز، مما أثر على البنية التحتية الاقتصادية لمختلف دول العالم، وخاصة البلدان النامية مثل القارة الأفريقية، من خلال الطاعون ضربت إسبانيا عام 1918، مخلفة ضحايا وخسائر اقتصادية فادحة، لكنها كانت محدودة مقارنة بأمراض عائلة السارس في بداية الألفية الثالثة والتداعيات التي أحدثتها في خضم العولمة المتطرفة، دون أي اعتبار للسيادة. من الدول التي تضررت في مختلف القطاعات، ما تركه وباء كورونا أو كوفيد-19 على دول العالم دون أي استثناء، بدءاً بمنطقة ووهان الصينية منذ ديسمبر 2019 حتى الآن وامتداده إلى الوحدات السياسية المختلفة في العالم والطفرات اللاحقة الناتجة عن الوباء.

تأثرت الجزائر بالوباء، لا سيما القطاعات الحساسة ومنها قطاع التشغيل، واتساع الفجوة بين معدلات الفقر والثروة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة عن السابق، نتيجة الأضرار التي لحقت بنظام الدولة الاقتصادي. وامتداده المباشر على هيكل النظام الاجتماعي والسلوكي للمجتمع، في ضوء حالة الطوارئ أو التدابير القانونية الاستثنائية مثل تدبير الحجر الصحي الذي يهمنها هو القطاع الاقتصادي وأثره على ربحية العمل وبالتالي إجمالي الناتج القومي، أي خزينة الدولة، وما ينتج عنه من عجز مالي يؤثر بشكل مباشر على القطاع سلباً، والتشغيل، ومحدودية الوظائف.

■ **الإشكالية:** على ضوء ما سبق عرضه تم صياغة الإشكالية التالية: "ما هو أثر جائحة كورونا على التشغيل في الجزائر؟"

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيمها للأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي آثار جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في الجزائر؟
- ماهي آثار جائحة كورونا على وضعية التشغيل في الجزائر في القطاع العام؟
- ماهي آثار جائحة كورونا على التشغيل في القطاع الخاص؟

■ **الفرضيات الفرعية:**

انطلاقاً من الإشكالية والأسئلة الفرعية التابعة لها، يمكننا طرح الفرضيات التالية:

■ **الفرضية الرئيسية:**

توجد علاقة ذات دلالة احصائية (شطب هذه العبارة) بين جائحة كورونا والتشغيل في الجزائر.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر لجائحة كورونا على التشغيل في القطاع العام.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر لجائحة كورونا على التشغيل في القطاع الخاص.

■ **أهمية وأهداف الدراسة:** تكمن أهمية وأهداف الدراسة فيما يلي:

- دراسة أثر جائحة كورونا على معدل التشغيل في الجزائر؛

- لفت الانتباه نحو زيادة الاهتمام بموضوع كورونا وكيفية التخلص من الوبئة؛

■ مبررات اختيار موضوع الدراسة: نذكر أهم مبررات اختيارنا للموضوع:

- تعد مختلف الأوبئة التي عرفت عبر التاريخ محدودة المجال والنسق مقارنة بجائحة كورونا حديث الساعة التي دمرت وأضررت نسقيا بمختلف القطاعات خصوصا منها الجانب الاقتصادي وتداعياته على القطاعات الأخرى في الجزائر خصوصا منها قطاع التشغيل وما انجر عنها من البطالة وتوسيع حدة الفقر أكثر.

- تعد الجزائر كدولة في خضم النظام الدولي الاقتصادي معنية بانعكاسات جائحة كورونا تستدعي منا توضيح القضية في جانبها القطاعي حول ملف التشغيل في الجزائر ومستقبل هذا الملف لما بعد الجائحة لإثراء البحث العلمي توضيحا لما يتعلق بهذه الجائحة.

■ الإطار المنهجي للدراسة:

بغية الوصول الى الأهداف المرجوة والإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك لوصف وتفسير وتحليل متغيرات الدراسة وهذا باستعمال مجموعة من المراجع ذات الصلة بموضوع التشغيل وتداعيات جائحة كورونا. مع الاعتماد على تحليل احصائيات تخص مستويات التشغيل والبطالة في الجزائر.

■ حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: الدراسة محصورة في الفترة الممتدة من أواخر سنة 2019 إلى أواخر سنة 2020

الحدود المكانية: مدينة ان امناس-ولاية اليزي (الجنوب الشرقي للجزائر)

■ صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع في مجال جائحة كورونا وتأثيرها على التشغيل في الجزائر؛

- صعوبة الحصول على الاحصائيات حديثة تخص موضوع الدراسة.

■ هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة، تم تقسيم المذكرة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة. الفصل الاول : تحت عنوان "الاطار النظري لجائحة كورونا و سياسة التشغيل"، وقد احتوى على مبحثين، تم التطرق فيهما إلى عرض الأدبيات النظرية حول جائحة كورونا و سياسة التشغيل، ومناقشة الدراسات السابقة. بخصوص الفصل الثاني، فكان عبارة عن دراسة تطبيقية لانعكاسات جائحة كورونا على قطاع التشغيل في مدينة إن امناس، تم الاعتماد على تحليل محتوى أهم الاحصائيات الرسمية حول معدلات التشغيل والبطالة. وفي الأخير خاتمة فيها حوصلة لمحتوى الموضوع المدروس.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

لجائحة كورونا وسياسة التشغيل

تمهيد:

لا شك في أن جائحة كورونا التي نعيشه اليوم تعتبر هي محور اهتمام العالم، واهم الحدث فيه، حيث أنها تحظى باهتمام كبير من جميع دول العالم، وأثارها تجاوزت الجانب الصحي، وتتجاوز لتؤثر على الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كذلك، وترتب على ذلك إصدار الدولة للعديد من القرارات التي اشتملت على الإغلاق الكلي أو الإغلاق الجزئي لبعض القطاعات والأنشطة التجارية، وأن كافة الدول لم يسبق لها مواجهة هذه الأحداث من قبل إلا في ظل الحروب، ولكن كان ذلك بهدف تجنب الآثار الوخيمة لهذه الجائحة.

كما هو الحال في جميع دول العالم يكتسي الشغل في الجزائر أهمية كبيرة في تحقيق استقرار الأفراد والمجتمع، فهو المصدر الأساس للعيش الكريم ووسيلة فعالة لتحقيق اندماج الأفراد في المجتمع وتحقيق الاستقرار المادي والنفسي للأسرة التي تعتبر النواة الأولى لبناء مواطن صالح قادر على المساهمة الواعية والفاعلة في بناء ورفق وازدهار بلده.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لجائحة كورونا وسياسة التشغيل

شهد العالم كله، وخاصة منذ القرن الماضي، العديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيولوجية، التي امتدت إلى يومنا هذا، وتداعيات وباء كوفيد-19 على الدول وسيادتها في العديد من الجوانب الاقتصادية بشكل خاص. أولاً، سجل قطاع التشغيل بشكل خاص، والتوسع الناتج عنه. الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والبطالة المتفشية، خاصة في دول العالم الثالث.¹

المطلب الأول: الأدبيات النظرية لجائحة كورونا

الفرع الأول: ماهية جائحة كورونا

أولاً: تعريف كوفيد 19:

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي يمكن أن تسبب المرض للإنسان والبشر، ومن بين فيروسات كورونا التي تسبب البشرية، هناك حالات لعدد من الآثار التنفسية المعروفة برقم شرقي في قلب المتلازمة، وهي متلازمة المتلازمة الأكثر شيوعاً، إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس).² ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخراً مرض فيروس كورونا كوفيد:19

مرض كوفيد 19 : هو مرض معد يسببه الفيروس المكتشف الأخير من سلالة فيروس كورونا الذي لم تكن آلية عمله معروفة قبل بدء تفشي المرض في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019.

ثانياً: تأثير فيروس كورونا المستجد:

لم تكن تعبيرات مثل "الإغلاقات العامة" و "إلزامية ارتداء الكمامة" والتباعد الاجتماعي معروفة لمعظمنا. لكنها اليوم جزء من لغة حياتنا اليومية، إذ إن جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19) ما زالت تُؤثر على كل مناحي حياتنا.

لقد أصاب وباء فيروس كورونا أشد الناس فقراً واحتياجاً، ويحذر الآن من أن ملايين الناس يقعون في براثن الفقر. بعد عقود من التقدم المطرد في خفض أعداد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، سيكون هذا العام أول نكسة للجهود المبذولة لمكافحة الفقر المدقع منذ جيل.

¹ الطاهر روتر، اشكالية التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كحد من البطالة، مذكرة لنيل ماجستير قسم العلوم الاقتصادية كلية الاقتصادية جامعة الجزائر 1996-1997، ص14.

² بوجمعة كوسة، سياسة التشغيل في الجزائر ما قبل التشغيل للحد من بطالة (دراسة ميدانية بمديرية البناء والتعمير بسطيف)، مذكرة نيل شهادة الماجستير قسم علوم الاجتماع كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة 2005-2006، ص11.

يحذر التحليل الأخير من أن الوباء أدى إلى سقوط 88 مليون شخص آخر في الفقر المدقع هذا العام، وهذا الرقم مجرد قراءة أولية. في أسوأ السيناريوهات، قد يرتفع هذا الرقم إلى 115 مليون. وتتوقع مجموعة البنك الدولي أن تكون أكبر شريحة من «الفقر الجدد» في جنوب آسيا، تليها مباشرة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.¹

وفقًا لأحدث نسخة من تقرير الفقر والازدهار المشترك، «من المرجح أن يتم توظيف العديد من الفقراء الجدد في قطاعات الخدمات غير الرسمية والبناء والتصنيع - القطاعات التي تأثر فيها النشاط الاقتصادي بشدة بالإغلاق العام والقيود الأخرى على الحركة والانتقال».

ثالثا: تسارع وتيرة هبوط النشاط الاقتصادي

إن القيود، التي فرضت للحد من انتشار الفيروس، وبالتالي تخفيف الضغط على نظم الرعاية الصحية المنهكة والضعيفة، كان لها أثر هائل على النمو الاقتصادي. بعبارة مبسطة، قالت نسخة يونيو من توقعات الاقتصاد العالمي: «لقد خلق الوباء أزمة عالمية لا مثيل لها - أزمة صحية عالمية، بالإضافة إلى خسائر بشرية هائلة - أدت إلى أشد ركود في العالم منذ الحرب العالمية الثانية». وتوقع التقرير انكماش الاقتصاد العالمي وكذلك متوسط دخل الفرد هذا العام لدفع ملايين الأشخاص إلى الفقر المدقع.²

رابعا: التأثيرات على منشآت الأعمال والوظائف

أثرت عمليات الإغلاق العامة الناجمة عن الوباء بشدة على الأعمال التجارية والوظائف. وفي أنحاء مختلفة من العالم، تتعرض الشركات - ولا سيما المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العالم النامي - لضغوط شديدة، حيث لا يدفع أكثر من نصفها متأخراتها أو يحتمل أن يتخلف عن سدادها قريباً. لفهم الضغوط على أداء الشركات بسبب جائحة فيروس كورونا، فضلاً عن التعديلات التي تحتاج إلى إجرائها، يجري البنك الدولي وشركاؤه دراسات استقصائية سريعة لنض الأعمال بالتعاون مع حكومات البلدان المتعاملة معهم.

الفرع الثاني: فيروس كوفيد 19 في الجزائر³

أولاً: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادي الجزائري

تأثر الاقتصاد الجزائري بجائحة فيروس كورونا. لكن خصوصيتها كالاقتصاد يعتمد على المحروقات إيجاري تفاقمت بسبب انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى وضعها الاقتصادي قبل الأزمة، بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري في عام 2019 0.8 في المائة، مقارنة بـ 1.4 سنوياً. مع انتشار جائحة COVID-19، واجه الاقتصاد الجزائري عدداً من التحديات. ومن أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر المتأثرة بآثار وباء فيروس كورونا ما يلي:

¹ حياة سلطاني، دور المرفق العام في تنشيط سياسة التشغيل، مذكرة نيل شهادة الماستر العلوم سياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018-2019، ص24.

² -شمار سميحة، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة شهادة الماستر تخصص قانون اداري كلية الحقوق جامعة محمد سعيدة 2017-2018، ص33.

³ محسن و خلف، دور آثار كورونا دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة مقدمة لدول شهادة الماستر قسم العلوم السياسية كلية الحقوق سعيدة 2013-2014، ص53.

قطاع المحروقات:

تشكل عائدات النفط والغاز 94 في المائة من إجمالي إيرادات صادرات الجزائر و 60 في المائة من ميزانية الدولة. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض سوق النفط العالمية بسبب أزمة فيروس كورونا إلى خفض صادرات الجزائر من النفط والغاز بنسبة 500 7 خلال العام الحالي. توقعت الحكومة الجزائرية، في قانونها المالي التكميلي لعام 2020، انخفاضاً في الدخل من القطاع المحترق إلى 20، 6 مليارات دولار. مقابل 37، كان من المتوقع 4 مليارات دولار في قانون التمويل الأولي لعام 2020.

قطاع الصناعة:

تسببت تدابير تقييد الحركة والنقل في الجزائر منذ بداية الوباء في تعطيل أجور حوالي 50 مليون عامل إبطاء وتيرة الإنتاج وتعطيل التصنيع، وكذلك زيادة عبء الأجور بدون دخل لتعويض هذا الإنفاق الهام على الأجور. كما تأثر قطاع التصنيع بتأثير الجائحة على سلاسل التوريد وعدم توفر المواد الخام وشبه المصنعة المادية لبعض الصناعات.¹ وقد انعكس ذلك بشكل مباشر في انخفاض الإنتاج وتعطيل مرافق التجميع والتصنيع للشركات التي تعتمد على المواد الخام الصينية، حيث انخفضت الصادرات الصينية بنسبة مئوية. وفقاً لأحدث إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية (الحكومة الصينية، 2020. بالإضافة إلى هذه الحجج، ستأثر الصناعة الجزائرية بشكل غير مباشر، بسبب ديناميات النقل والتفريغ التي تعطلت بسبب موضوع التدابير الوقائية التي ستمتد من لحظة تسليم البضائع، لا سيما مع الشحنات المتكررة وطول فترة الأزمة.

تأثير فيروس كورونا على البطالة في الجزائر:

يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2٪ في عام 2020، مما يرفع البطالة إلى أكثر من 15٪ "صندوق النقد الدولي، 2020، والتخلي عن عدد من المؤسسات الاقتصادية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من شأنه أن يشكل تهديداً لتزايد البطالة، خاصة وأن تأثير الأزمة على هذا النوع من المؤسسات أمر شائع جداً. نظراً لأنها تستند إلى هوامش منخفضة من الأمن النقدي لا تسمح لها بتحمل آثار الوباء لفترات طويلة من الزمن، سيتعين على هذه الشركات تسريح العمال إذا واجهت نقصاً في السيولة يؤثر على استدامتها ومرونتها في النشاط. خاصة إذا لم يتلقوا تحويلات نقدية من الدولة في المقابل.

¹ معاشو سميرة، اليات التشغيل في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون اجتماعي كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة 2017-2018، ص 27.

سيعكس التخفيض بنسبة 20.1٪ في نفقات المعالجة الحكومية في قانون المالية لعام 2020 تلقائياً لاستثمارات الحكومية في القطاعات الحيوية والمؤسسات الأساسية،¹ التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أثر الأزمة على ارتفاع مستوى البطالة والبطالة في القطاع الموازي، حتى وإن لم تدرج تحت الحسابات الرسمية والنتائج القومي، نظراً لأن الاقتصاد الجزائري يمثل أكثر من 30٪ من إجمالي الإنتاج المحلي، يقدر حجم التشغيل الموازي للجزائر بنسبة 4300٪ من إجمالي حجم التشغيل. العمل غير الرسمي له أيضاً تأثير كبير على مؤشر معدل البطالة كمؤشر لتفسير تبرعات سوق العمل.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية الرئيسية للحكومة الجزائرية لمواجهة أعباء كورونا

تلعب السياسة النقدية دوراً نشطاً في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال تكييف الكتلة النقدية باستمرار مع احتياجات الاقتصاد أو ما يسمى بالتوافق الاقتصادي، وقد بذل البنك الجزائري جهوداً وطنية للتخفيف من آثار هذا الوباء العالمي. ولكي نتخذ سلسلة من الإجراءات الاستثنائية والظرافية، يمكننا أن نوضحها على النحو التالي:

تحسين السيولة:

في محاولة لزيادة السيولة المصرفية خلال جائحة فيروس كورونا، اتخذ بنك الجزائر، من خلال لجنة عمليات السياسة النقدية، سلسلة من الإجراءات على النحو التالي: خفض بنك الجزائر 2020 بمقدار 25 نقطة أساس (0.25) معدل التوجيه المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية من أجل تثبيته عند 3 وخفض معدل الحد الأدنى للاحتياطيات من 8 إلى 6. التي ستحرر قدراً إضافياً كبيراً من السيولة في نفس السياق، كما قررت رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للفواتير الحكومية القابلة للتداول من 900 إلى 95، التي تقبلها كطرف مقابل في عمليات السياسة النقدية، من أجل زيادة استحقاقات مصرف الجزائر المتبقية أقل من سنة واحدة، من 80 إلى 90 مليون دولار للاستحقاقات المتبقية من سنة 1 إلى أقل من 5 سنوات، من 70 إلى 85 مليون دولار لفترة الاستحقاقات المتبقية البالغة 5 سنوات أو أكثر. التنمية الاقتصادية إلى آفاق جديدة من خلال التزام راسخ وثابت بمتابعة عملية تحديث أداة الإنتاج الوطنية. هذه القرارات مهمة في ضوء هذا الوباء. لأنها ستساعد على تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي. ومن ثم تزويد المصارف والمؤسسات المالية بموارد دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة.²

¹مرزاق عيسى، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، مذكرة لدول شهادة الدكتوراة قسم التسيير كلية العلوم الاقتصادية 2005-2006

² بخوش هشام، الآليات القانونية والتنظيمية والبرامج المختلفة التي وضعت لتجسيد وتنفيذ سياسات يومي التشغيل، ورقة مداخل في الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ب 14 افريل 2011 جامعة بسكرة: 2011. ص 09.

ثالثا: تعزيز القدرة التمويلية للمؤسسات الاقتصادية أثناء وباء فيروس كورونا

نظرا لأهمية المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، وقدرتها على خلق الثروة وفرص العمل. 1.3 مليون إلى 1.5 مليون شركة، بسبب نقص السيولة التي تواجهها بسبب¹ خيارات التمويل المحدودة خلال الأزمة الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن وباء فيروس كورونا، يجب على البنوك دعم هذه الشركات من خلال توفير رأس المال العامل ؛ وفي هذا السياق، اتخذ مصرف الجزائر عددا من التدابير الاستثنائية والظرية التي تمكن المؤسسات المالية والمصارف من زيادة قدراتها التمويلية مع المؤسسات الاقتصادية المتضررة من آثار وباء فيروس كورونا. من أجل حماية الاقتصاد الوطني وتوفير الظروف اللازمة لمواصلة نشاط المؤسسات الإنتاجية بانتظام، أصدر البنك التعليمات 05 2020، المؤرخة 6 أبريل 2020، في سياق التدابير الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الوقائية المنطبقة على المصارف والمؤسسات المالية، لتمكينها من رفع قدراتها التمويلية نحو المؤسسات الاقتصادية. ومن أهم الخطوات المتخذة في هذا الصدد إرجاء سداد القروض المستحقة أو إعادة جدولة القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي فيروس كوفيد-19. وشملت التدابير أيضا الحفاظ على التمويل للعملاء المستفيدين من تأجيل القروض أو إعادة جدولتها، فضلا عن تخفيض عامل السيولة الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية من أجل زيادة مستوى التمويل المتاح، وأسهم مصرف الجزائر تشمل أيضا إعفاء المصارف والمؤسسات المالية من السندات.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل

في هذا المطلب سنتناول سياسة التشغيل التي حظيت بأهمية كبيرة في المجتمعات المختلفة حتى أصبحت موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وعاجل أمام صناع القرار والمؤسسات والهيئات الدولية.

الفرع الأول: مفهوم التشغيل

سياسة التشغيل هي مجموعة من التدخلات متعددة الأبعاد ، والتي يتم تصورها بهدف تحقيق أهداف وغايات كمية ونوعية محددة والتي تراقبها الحكومة لمواجهة التحديات.

وقد عرفها Olivier Marc " هو استخدام العمالة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يشترط على الموظف المشاركة في العمل وله الحق في رفع مستوى مؤهلاته من خلال التدريب والتدريب، وكذلك حقه في الامتيازات الناتجة عن مسيرته المهنية ، بما في ذلك الترقية والحق في الانتفاع بالخدمات الاجتماعية والتأمينات والتقاعد وفق الشروط التي يبينها القانون".²

¹ بولعباس مختار ، سياسات التشغيل في الجزائر: دراسة تحليلية وتقييمية ، ورقة مداخلية في الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لتشغيل الشباب في الجزائر " الية المرافقة والتنفيذ " يوم 20 فبراير 2019، ص 43.

² بن بركة عبد الوهاب ، بن عيسى ليلي ، سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات : مداخلية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، بسكرة : 2011 ، ص 63.

التشغيل: هو مجموعة العمليات التي يسببها الشخص من نشاط بدني أو جسدي يشغل فيه وقته مقابل راتب.¹

سياسة التشغيل: وهي مجموعة التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية (الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال لغرض تنظيم وتحديد معايير أداء سوق العمل.²

تعريف التشغيل: لا يعني التشغيل بمعناه الحديث لا يعني عكس البطالة ولا العمل فقط، بل يشمل الاستمرار في العمل وضمان تعيين راتب العامل حسب تخصصه ومؤهلته التي يجب على المؤسسة قبولها.

وتعرفه المنظمة الدولية للعمل: على أنه يكون شخص قابل للتشغيل عندما:

- يمكنه الحصول على وظيفة؛
 - يحافظ على التغيير ويطوره ويتكيف معه؛
 - يحصل على وظيفة أخرى إذا رغب؛
 - في ذلك أو إذا تم تسريحه، يُعرّف التشغيل أيضًا على أنه مجموعة عمليات التأثير التي يسببها الشخص من نشاط بدني أو جسدي يشغل وقته مقابل راتب من المنظمة ووضع ضوابط ومعايير أداء سوق العمل. تتمثل في مجموعة من البرامج التي تحددها وتوافق عليها السلطة المختصة في مجال الاستخدام الأقصى للطاقة.
- تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أنها "سياسة التوظيف" هي مجموعة الوسائل المعتمدة لمنح كل فرد الحق في العمل، وكذلك لتكييف القوى العاملة مع احتياجات الإنتاج.

الفرع الثاني: أبعاد وأهداف سياسة التشغيل

أولاً: أبعاد سياسة التشغيل

هناك عدة أبعاد لسياسة التشغيل، بعضها اجتماعي والبعض الآخر اقتصادي، وما يرتبط بالجانب الهيكلي والتنظيمي وغير ذلك من جوانب أخرى، وهي كالتالي:

البعد الاجتماعي:

يقوم على ضرورة القضاء على العلل الاجتماعية المختلفة الناتجة عن ظاهرة البطالة وخاصة للشباب وخريجي الجامعات، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وإبعادهم عن كل ما هو ضروري. تجعلهم عرضة للتهميش والإقصاء، وما ينتج عن ذلك من سلوكيات تضر بالشباب أولاً، والبلد ثانياً، مثل الهجرة غير الشرعية، والإدمان على المخدرات، والمظاهر الإجرامية المتعددة الأوجه الناتجة عنها.

¹بوزار صفية ، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ديسمبر 2014، ص 15.

²حاجي فطيمة، متطلبات وأساليب النمو في تشغيل الشباب في اتفاقية الشراكة الأوروبية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة بسكرة : 2011، ص 37.

البعد الاقتصادي:

يقوم على ضرورة الاستثمار في القدرات البشرية، ولا سيما تلك التي تؤدي إلى تكوين ثروة اقتصادية من خلال توظيفها في مختلف مجالات وقطاعات النشاط، سواء كانت عامة أو خاصة، لتمكين التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للدول، وتنميتها. نماذج الإنتاج، وتحسين الجودة والفعالية من حيث التكلفة، والتنافس مع المنتجات الأجنبية، والفوز بمعركة تكنولوجية سريعة.

الأبعاد التنظيمية والهيكلية:

هذا يعني مشاركة جميع الأطراف المعنية في صنع القرار الجماعي، لا سيما في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع وتنفيذ سياسات التشغيل، والتي تبدأ من المستوى المكاني. المحلي، أي على مستوى السكان. المراكز، سواء كانت مدن أو قرى¹.

ثانيا: اهداف سياسة التشغيل

- توفير فرص العمل، وتخضع هذه العملية للتخطيط من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية للقوى العاملة.
- تكوين القوى العاملة وإعدادها، أي تنمية مهاراتها وقدراتها ، مع تنظيم كيفية ووقت إدخال التحسينات الفنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينه.
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغب في العمل.
- استقرار العمل، ويعني الاستخدام الدائم للعامل في عمله وتقليل التغييرات إلى الحد الأدنى الممكن من خلال حماية العامل من التعسف.
- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده المراسيم وتشريعات العمل في كل دولة.

الفرع الثالث: سياسات التشغيل النشيطة

هناك نوعان من سياسات التوظيف يعتمدان على حجم ديناميكيات سوق العمل وقدرته على استيعاب العمالة العاطلة من خلال خلق فرص العمل، وهو مرتبط بالسياسة النشطة أو التوظيف النشط- سياسة تعزيز العمالة - والسياسة السلبية أو التوظيف السلبي سياسة - سياسة مكافحة البطالة.

أولاً: سياسات التشغيل النشيطة

وتشمل سياسة التشغيل كافة الإجراءات التي تسهل توظيف المزيد من العمال من قبل المؤسسات، وتهدف هذه الإجراءات بشكل خاص إلى الارتقاء بسوق العمل بحيث يستجيب للظروف التي تعيش فيها هذه المؤسسات.

¹عجاس سهام ، واقع التشغيل ومحاربة البطالة . دراسة لبرامج واليات سياسة التشغيل، ورقة مداخل في المنتدى الوطني لسياسة التشغيل وتنمية الموارد البشرية يومي 13-14 افريل 2011 جامعة بسكرة : 2011، ص18.

على هذا الأساس، غالبًا ما توصف سياسات التوظيف بأنها سياسات هيكلية لأنها تهدف إلى إزالة العقبات التي تحول دون الوصول إلى مستوى التوظيف الذي تريده المؤسسات. لذلك، فهي تعتبر سياسات طويلة الأجل لأنها لا تهدف إلى تشغيل العاطلين عن العمل في الوقت الحاضر، بل تهدف إلى إعداد الاقتصاد لتوظيف المزيد من العمال في المستقبل بسبب دخول أعداد إضافية في سوق العمل.

وبالتالي، تهدف سياسات التشغيل بشكل أساسي إلى زيادة ديناميكية هذا السوق بمقاييس مختلفة، سواء كانت ذات طبيعة اقتصادية بحتة أو مؤسسية أو غير ذلك. لذلك يمكن اعتبار هذه السياسة سياسة نشطة تسمح للاقتصاد بخلق وظائف جديدة وفقًا للمعايير الاقتصادية¹.

ثانياً: سياسات التشغيل السلبية

بالمقابل، عندما نتحدث عن سياسات التوظيف الإيجابية أو السلبية، فإننا نضع أنفسنا في السياق الاجتماعي للعملية. حيث تتم العملية بمحاولة توظيف أكبر عدد من العمال بغض النظر عن الظروف التي تمر بها المؤسسات. مقياس النجاح هنا هو عدد العمال الذين تم تعيينهم بنجاح.

في هذا السياق، لا يعتبر الأفق الاقتصادي للشركات بالضرورة ذا أهمية كبيرة. وبالتالي لا تلعب ظروف سوق العمل دورًا حاسمًا في عملية التوظيف، وتعتمد الأخيرة على حزمة الحوافز المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها السلطات العامة. وبالتالي فإن هذه السياسة هي جزء من منظور الفترة القصيرة، حيث الشاغل الرئيسي للسلطات العامة هو استيعاب أكبر عدد من القوى العاملة. منطوق هذه السياسة يتعارض مع أي ديناميكية لسوق العمل. لهذا السبب، يمكن اعتبار سياسات الحد من البطالة سياسات سلبية طالما أنها تهدف إلى امتصاص البطالة الحالية وإعادة إدخالها إلى مستويات مستدامة، وبدون طموحها تحقيق هدف زيادة مستوى الطلب على العمالة في الاقتصاد (خلق فرص العمل)، كما يمكن الإشارة في الأخير إلى أن هذا المنطق في مقاربة عملية التشغيل لا يولي أهمية كبيرة لجودة العمل لاسيما من زاوية الدخل.

من خلال ما سبق يمكننا التمييز والتفرقة بين سياسة التشغيل النشطة والسلبية من خلال الجدول

الموالي.

¹ نفس المرجع السابق. ص 15.

الجدول رقم (1-1): الفرق بين سياسة التشغيل النشيطة وسياسة التشغيل السلبية

نوع السياسة	المميزات	الهدف
سياسة التشغيل النشيطة	- هيكلية في الطبيعة؛ - سياسة طويلة الأمد؛ - سياسة نشطة تسمح للاقتصاد بخلق وظائف جديدة؛	- إزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق؛ - المستوى المطلوب من الأداء؛ - زيادة ديناميكية السوق من خلال التدابير الاقتصادية أو المؤسسية؛
سياسة التشغيل السلبية	- سياسة قصيرة المدى؛ - يعتمد على الحوافز المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الحكومة؛	- استيعاب البطالة الحالية وخفضها إلى مستويات مستدامة؛ - تعيين أكبر عدد من العمال بغض النظر عن ظروف المنشأة؛

المصدر: : سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ألمانيا ، ع02 ، 2018 ، ص17.

الفرع الرابع: البعد التنظيمي والهيكلية لسياسات التشغيل في الجزائر

وهي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008، والتي تتمثل فيما يلي:

- تنمية روح المبادرة المقاولانية؛
- محاربة البطالة من خلال نهج اقتصادي؛
- رفع مستوى القوى العاملة الماهرة على المدى القصير والمتوسط؛
- تكييف الناس للتخصصات والتدريب حسب احتياجات سوق العمل؛
- دعم الاستثمارات المنتجة التي تولد الوظائف؛
- إنشاء هيئات تنسيق بين القطاعات؛
- تحديث آليات المراقبة والرقابة والتقييم؛
- تحسين الوساطة في سوق العمل وتعزيزها؛
- بذل مزيد من الجهود لخلق مليوني فرصة عمل في البرنامج الخمسي لآفاق 2009؛
- تعزيز عملية تشجيع تشغيل الشباب وتحسين معدل التشغيل بعد فترة الدمج؛
- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10 % في سنة 2009 - 2010 وأقل من 9 % خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013 .

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن سياسات التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة استندت إلى مجموعة من الأبعاد التنظيمية والهيكلية، مما يجعلها تعتمد في تحقيق أهداف سياسة التشغيل على مجموعة من الآليات العملية، البرامج والخطط.

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على التشغيل

الفرع الأول: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

تسبب وباء فيروس كورونا في كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020. تشير التقديرات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5.5٪ بموجب تدابير احتواء صارمة لاحتواء فيروس كورونا، مع انخفاض متزامن في إنتاج الهيدروكربونات وانخفاض الإنتاج عن حصة أوبك الجزائرية. وقد تأثرت بشدة القطاعات الكثيفة العمالة، مثل الخدمات والبناء - التي تتركز أساسا في الاقتصاد غير الرسمي - مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتا أو دائما. وفي الوقت نفسه، أدى الانخفاض المؤقت في أسعار النفط، إلى جانب انخفاض الصادرات، إلى انخفاض حاد في عائدات صادرات النفط.

من المتوقع أن يصل العجز الإجمالي في الميزانية الحكومية العامة إلى 16.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، في حين زادت المخاطر على المالية العامة الناشئة عن حاجة البنوك العامة إلى إقراض الشركات العامة المتعثرة. على الرغم من الانكماش الحاد في الواردات والانخفاض المعتدل في سعر الصرف، من المتوقع أن يصل عجز الحساب الجاري إلى 14.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع انخفاض الاحتياطيات الدولية إلى 46.9 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2020 (انخفاض بنسبة 24٪ على أساس سنوي) وهذا يمثل حوالي 12.8 شهراً من الواردات. من المتوقع أن ترتفع معدلات الفقر في عام 2020، بسبب معدلات النمو المنخفضة وانخفاض فرص العمل، لكن البيانات الداعمة لهذه التوقعات غير متوفرة.

تأتي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا بعد خمس سنوات متتالية من تباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2015-2019)، والتي تفاقت بسبب انكماش قطاع الهيدروكربون، ونموذج النمو الأعلى بقيادة المؤسسات العامة والصعوبات التي يوجهها القطاع الخاص في كونه المحرك الجديد للنمو الاقتصادي. صناعة النفط والغاز، التي تمثل 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و41٪ من عائدات الميزانية و94٪ من عائدات الصادرات، في تراجع هيكلي.

وعلى غرار البلدان الأخرى المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ستحتاج الجزائر إلى التطلع إلى اقتصاد أكثر تنوعا لزيادة العمالة، وهو أمر حاسم بالنظر إلى هيمنة الشباب على وضعهم الديمغرافي. ويشير الانخفاض الهيكلي في الإيرادات الهيدروكربونية أيضا إلى أن المستويات الحالية للإنفاق العام غير مستدامة، والحاجة إلى تكملة السياسات الرامية إلى توليد إيرادات إضافية للمالية العامة للدولة بتدابير أخرى تهدف إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام وإنصافه. وسيتوقف نجاح الإصلاحات الهيكلية على قدرة الجزائر على استعادة استقرار

الاقتصاد الكلي ووضع سياسات حاسمة لدعم تنمية القطاع الخاص، مع الاستمرار في حماية أكثر شرائح السكان تفضيلاً.

الفرع الثاني: تأثير جائحة كورونا على التشغيل في الجزائر وآفاق التشغيل

بالإضافة إلى حالة انهيار أسعار النفط التي أثرت على أنماط الخمس سنوات القديمة، شهد الاقتصاد الجزائري ركوداً كبيراً في عام 2019 بسبب الحركة الشعبية، التي زادت من تدافع الاقتصاد. نسبة المخاطر في بيئة الأعمال الجزائرية، التي تنعكس في حجم الاستثمار والنشاط الاقتصادي الذي شهد عمومًا انخفاضاً أو ركوداً صافياً، زيادة إلى انخفاض آخر في سعر النفط إلى ما دون 25 دولاراً في 18 مارس 2020، ينعكس في حجم الدخل الناتج عن الحروق وتزامن ذلك مع الإعلان عن الحالات الأولى لكوفيد-19 المسجلة في الجزائر، وانتشار وباء فيروس كورونا والإبلاغ عن وباء عالمي خطير يهدد صحة الإنسان وحياته، التي أدت إلى فرض العديد من التدابير التي قيدت تنقل الأفراد، وصلت إلى نهاية الإغلاق التام؛ الحجر الصحي المنزلي، وتعليق جميع الأنشطة، وتغيير الطريقة التي تتم بها الأمور. مع توقف النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان خلال العام، وكذلك تعليق النقل والشحن الجوي، انهارت أسعار النفط في السوق الدولية، وفقدت نصف العملة الجزائرية القوية. وقد كان له تأثير على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى كساد كامل بسبب انكماش النشاط التجاري على الصعيد الدولي مع حظر السفر وانخفاض حركة المرور التجاري مع البلدان التي لها علاقات تجارية هامة مع الجزائر، مثل تركيا والصين. أو على المستوى الداخلي حيث صدرت أوامر بإغلاق عدد كبير من الأنشطة اليومية كجزء من التدابير الاحترازية المتخذة لمكافحة انتشار الفيروس، بما في ذلك سياسات التباعد الاجتماعي، والحجر الصحي المنزلي للأفراد.

ونتيجة لذلك، وضعت الجزائر ما لا يقل عن نصف العاملين في المؤسسات والخدمات العامة في إجازات استثنائية مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى تشجيع اعتماد العمل عن بعد في جميع القطاعات حيثما أمكن ذلك، مع دعوة القطاع الخاص إلى اتباع جميع التدابير الوقائية من خلال التباعد الاجتماعي والعمل عن بُعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقل الأشخاص مقيد بجميع أنواع وسائل النقل، إغلاق المطاعم والمقاهي وجميع المتاجر التي تباع المشروبات والأكل بجميع أنواعه ووقف شراسة الأنشطة التجارية باستثناء الأنشطة الحيوية المتصلة بتوفير المياه الأساسية للسكان من أجل الأكل والشرب، منتجات التنظيف والمنتجات الصيدلانية.

وكان لوقف الأنشطة الاقتصادية وإغلاق العديد من القطاعات الأخرى أثر مباشر على العمالة والعمالة في الجزائر، سواء من حيث عدد الوظائف والعمال أو من حيث ساعات العمل الفعلية. أدت سياسة الحجر الصحي والإغلاق إلى تقليل مصادر الدخل للعديد من المؤسسات والناشطين الاقتصاديين بشكل كبير.

ولا سيما قطاع الخدمات مثل نقل الأغذية والأغذية، وتجارة التجزئة وغيرهم، فضلاً عن قطاع البناء والأشغال العامة، الذي شهد أيضاً انخفاضاً كبيراً بسبب نقص العمال، وعدم القدرة على الالتحاق بالعمل بسبب الافتقار إلى وسائل النقل وتطبيق سياسات التباعد الاجتماعي؛ ولا توجد طريقة للقيام بالكثير من العمل في هذا الصدد؛ تأثرت الصناعة النائية بالاضطرابات الكبيرة في سلاسل التوريد ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تكون

المؤسسات الجزائرية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم هي الأكثر تضرراً من جائحة فيروس كورونا. نظراً لخصائصها المحدودة في داليا، فقد أعطت نفسها للتخلي عن عدد من العمال لدفع الأزمة. فهي غير قادرة على دفع أجور العمال لأنها كانت خارج العمل لعدة أشهر، مما يعني أن الأثر السلبي على أنشطة هذه المؤسسات، التي تكبدت خسائر مادية كبيرة، أدى إلى الاستمرارية الاقتصادية.

يعتمد على هوامش أمان منخفضة ويضطر إلى تسريح العمال إذا واجهوا مشاكل مالية، ويؤثر هذا التعليق الكلي أثناء الوباء على العديد من القطاعات، ولا سيما الخدمات الأكثر تضرراً من الوباء. وفي الوقت نفسه، يعمل عدد كبير من العمال، سواء كانوا أرباب عمل منظمين أو أرباب عمل يوميين. ويؤدي ذلك إلى فصل عدد كبير من العمال، خاصة إذا أفلس وضع الشركات وتوقفت أنشطتها لأنها لا تتحمل تكاليف الخسائر بسبب دخلها المحدود. فيما يتعلق بالقطاع العام، سينعكس التخفيض في ميزانية رواتب الحكومة في مستويات الاستثمار الحكومية في القطاعات الحيوية والأعمال التجارية الأساسية، والتي قد تكون مشكلة البطالة. وبالإضافة إلى معدلات البطالة في القطاع غير الرسمي، الذي واجه أيضاً صعوبات في النشاط أثناء الوباء نتيجة لسياسة الإغلاق، التي تنعكس في معدلات البطالة الإجمالية، يمثل القطاع غير الرسمي حوالي 43,0 في المائة من إجمالي حجم التشغيل.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة ومناقشتها

لقد تعددت الدراسات التي تناولت أثر جائحة كورونا على سياسة التشغيل، وتنوعت بين دراسات شملت عقود العمل، وأخرى شملت جائحة كورونا، ولهذا سيكون تناولنا للدراسات السابقة بالتفصيل والتركيز على الدراسات التي تناولت جائحة كورونا وأثرها على التشغيل.

المطلب الأول: الدراسات العربية

الدراسة 01: زيد كمال أحمد المومني، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، تحت عنوان آثار جائحة كورونا على عقود العمل (2021/06/02):

جاءت هذه الدراسة لمعالجة الآثار القانونية لأوامر الدفاع التي تنظم علاقات العمل في ظل وباء كورونا، من حيث توضيح الطبيعة القانونية لأوامر الدفاع، والآثار القانونية لأوامر الدفاع التي تنظم عمل علاقات التوظيف، وما هي الآثار القانونية بعد ذلك. تطبيق قانون الدفاع على عقود العمل.

ولمعالجة ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بدراسة بعض نصوص قانون العمل الأردني ونصوص قانون الدفاع المعمول به في ضوء وباء كورونا، والتي ترتبط مباشرة بموضوع الدراسة، من خلال تحليل والبحث فيه، من أجل تحقيق النتائج المرجوة والتوصيات التي تحقق الغرض، وتساعد على توضيح الخطوط الرئيسية في معالجة نصوص القانونين، ومدى توافقها مع التطبيق.

وتبين من خلال الدراسة أنه يمكن لصاحب العمل رفض منح أي عامل إجازته السنوية خلال فترة انتشار وباء كورونا إذا كان تمسك العامل بعمله ضرورياً لمتطلبات العمل، بالطبع يجب على صاحب العمل أن يأخذ في الاعتبار مصلحة العامل أيضاً عندما يتم تكليفه بالعمل في البداية في ظل هذه الظروف. ويجب التمييز بين تأثير

انتشار وباء كورونا على العمال الذين تتطلب طبيعة عملهم أن يكونوا على رأس وظائفهم خلال فترة الوباء في ظل تطبيق قانون الدفاع الأردني رقم 11 لسنة 1992، وبين من قضى بموجب تطبيق هذا القانون انقطاعهم عن عملهم، وأن المعيار في ذلك هو بيان إمكانية الدفع كل طبيعة عمل على حدة، إذا كان ذلك ممكناً، واتباع أساليب الحماية والوقاية المعلنة، للعمل غير مختلط ودون خوف من حوادث العمل مع هذا المرض، فلا يمكن اعتبار وباء كورونا نفسه حالة من حالات القوة القاهرة.

الدراسة 02: أ.زوايد لزاهري، د.بونقاب مختار، أ.طواهير عبد الجليل، مقال بعنوان: سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 02، جوان 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص سياسات التشغيل في الجزائر، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم البرامج والإصلاحات التي قدمتها الجهات الحكومية في الدولة من أجل تطوير ودعم هذه السياسات التنفيذية لتطلعات العاطلين عن العمل وفعاليتها في الحد من البطالة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وحاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم تقييم لهذه البرامج وآليات الإصلاح، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من المقترحات للحل في السوق، والغرض منها تطوير وتحسين بيئة العمل في الجزائر، وأهمها تنظيم وتفعيل وتطوير أدوات التدخل في سوق العمل، وتطوير وظائف مؤسسات الوساطة الرسمية، أي أنظمة التصرف في سوق العمل، فضلاً عن توسيع الشبكة الإعلامية في سوق العمل.

الدراسة 03: وسيلة سعود، مقال بعنوان: وضعية التشغيل في الجزائر (2009-2019) وتأثير جائحة كورونا عليها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت، المجلد 06، العدد 01، مارس 2022.

هدفت الدراسة إلى التعرف على حالة التشغيل في الجزائر من خلال تحليل بيانات الخاصة بمعدلات التشغيل والبطالة والسكان النشطين للفترة 2009-2019، لاستنباط الاتجاهات التي تنطبق على سوق العمل في الجزائر، وصحة مختلف السياسات المتبعة لزيادة عدد الوظائف الجديدة، بالإضافة إلى محاولة تحديد نوعية ومستوى التأثير الذي تركه وباء كورونا عليها. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل كافة البيانات والإحصاءات الرسمية الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء ومنظمة العمل الدولية وبعض الهيئات الأخرى. وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من التغيير العام في حجم العمالة، إلا أنها لا تزال بعيدة عن الاستفادة من قوة العمل الهائلة المتاحة. وفي الوقت نفسه، ترتبط آليات وبرامج التشغيل ارتباطاً وثيقاً بمستوى أسعار الوقود، حيث أن جميع الجهات التنموية تعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط وتتأثر بأي انهيار للأسعار. كما تأثرت العمالة بوباء كورونا الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في عام 2020 بسبب تعليق الأنشطة وسياسة الإغلاق، بالإضافة إلى حقيقة أن آفاق التوظيف ما زالت غير واضحة، لكون آثارها لا يقتصر الوباء على الوضع العام للاقتصاد.

الدراسة 04 : خليلي احمد، مقال بعنوان: دور الوكالة الوطنية ANEM في تحقيق عدالة التشغيل من وجهة نظر الاداريين-حالة وكالة التشغيل الولائية بالمسيلة ANEM، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية -المجلد الثالث ، العدد الأول / مارس 2019.

للدراسة أهمية بالغة في الكشف عن دور الوكالة في القضاء على الممارسات غير المسؤولة من جميع الفاعلين في التشغيل والتي من شأنها ان تخل بإحلال العدالة في التشغيل وهو هدف جوهري سطرته الدولة ومن ثمة الوكالة الوطنية والولائية للتشغيل خاصة مع الطلب المنخفض على اليد العاملة .
بما أن الدراسة تطبيقية فإن الباحث اختار أساسا منهج دراسة حالة متمثلة في حالة إداري الوكالة الولائية للتشغيل بالمسيلة، معتمدا على مجلة من الادوات في جمع المادة العلمية كالأستمارة والمقابلة المفتوحة مع المدير الولائي وكذا المدير الوطني.

الدراسة 05: بوعافية الرشيد و بن قيدة مروان، مقال معنون التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيميه، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد: 09 – أبريل 2018 .

يؤدي التشغيل غير الرسمي دورا هاما في الحياة اليومية للكثير من الأفراد و عائلاتهم، وذلك من خلال توفير فرص العمل والمرونة في التوظيف مقارنة بالتشغيل الرسمي. وفي هذا الإطار تفيد الدراسات الحديثة أن بيانات التشغيل غير الرسمي في كثير من البلدان، خاصة النامية شكلت في الآونة الأخيرة جزءا هاما من اجمالي التشغيل، لذا سعت حكومات عدة بلدان لتنظيم عمالة القطاع غير الرسمي.

وفي هذا السياق تعتبر الجزائر من بين البلدان التي يمثل فيها التشغيل غير الرسمي دورا هاما في اقتصاد البلد رغم سلبياتها. وذلك من خلال خلق التوظيف والمرونة فيه، في عدة قطاعات. وهذا نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري، كما نشير هنا إلى الدور الهام للتشغيل غير الرسمي بالجزائر حسب البيانات الصادرة عن بعض الدراسات، وهو ما يحتاج إلى دراسات معمقة للظاهرة بالجزائر قصد علاجها وتحويلها ودمجها في الاقتصاد الرسمي.

الدراسات الاجنبية :

الدراسة 01 : تأثير أزمة Covid-19 على التوظيف : من الآثار قصيرة المدى إلى التوقعات طويلة الأجل

FANA, Marta; TORREJÓN PÉREZ, Sergio; FERNÁNDEZ-MACÍAS, Enrique. Employment impact of Covid-19 crisis: from short term effects to long terms prospects. Journal of Industrial and Business Economics, 2020, 47: 391-410.

تحلل هذه الدراسة آثار الأزمة الناجمة عن فيروس كوفيد-19 على فرص العمل من خلال تصنيف القطاعات الاقتصادية في ثلاث دول أوروبية (ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا) وفقاً لمراسيم الحجر الصحي. تظهر الدراسة أن الأثر على فرص العمل غير متماثل داخل وخارج البلدان، حيث تعد إسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة من بين الدول الأكثر تضرراً بسبب تخصص إنتاجها ومؤسسات سوق العمل. وكانت هذه أيضاً أسواق العمل الأكثر ضعفاً قبل الأزمة:

حيث تتميز بارتفاع معدلات البطالة والعمل غير المستقر (خاصة العقود المؤقتة). تساهم الدراسة في تحليل الأزمة الناجمة عن كوفيد-19 على فرص العمل ويمكن استخدامها لتوقع التطورات المتوسطة والطويلة الأجل.

الدراسة 02 : تحليل تأثيرات COVID-19 على العمالة والبطالة عبر المناطق الاجتماعية المحرومة متعددة الأبعاد

Anzhelika Antipova , Analysis of the COVID-19 impacts on employment and unemployment across the multi-dimensional social disadvantaged areas, Social Sciences & Humanities Open, Volume 4, Issue 1, 2021

تتناول هذه الدراسة تحليل الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على المناطق ذات الضعف الاجتماعي والتي تعاني من عدم المساواة والضعف المسبق. وقد تتعرض هذه المناطق لأضرار اقتصادية أوسع وذلك نتيجة للجائحة. تقوم الدراسة بمقارنة معدلات العمالة والبطالة بين المناطق التي تعاني من ضعف عال وضعف منخفض في ولاية تينيسي، وهي ولاية في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية. وتجد الدراسة أن المناطق المهمشة تتعرض لآثار اقتصادية غير متناسبة. وتسلط الدراسة الضوء على الأثر السلبي للضعف الاجتماعي على النتائج الاقتصادية الناجمة عن الجائحة وتساهم في البحث حول توزيعات الضعف الاقتصادي. ويمكن للنتائج أن تساعد في تحديد إستراتيجيات تدخل ما بعد كوفيد لتخفيف الأعباء المتعلقة بالضعف الاقتصادي المرتبط بكوفيد-19.

الدراسة 03 : التداعيات الاقتصادية لوباء فيروس كورونا : ما هي الفئات التي ستعاني أكثر من حيث فقدان الوظائف والدخل؟

KARTSEVA, M.; KUZNETSOVA, Polina. The economic consequences of the coronavirus pandemic: which groups will suffer more in terms of loss of employment and income?. 2020.

يقدر هذا البحث الأثر المحتمل لوباء كوفيد-19 على سوق العمل الروسي والدخل المنزلي، مركزاً على العمل الضعيف. وتظهر الدراسة أن حوالي نصف العاملين الروس يمكن تصنيفهم كعمال ضعفاء، حيث يتعرض الشباب والعمال ذوو المستوى التعليمي المنخفض وسكان المراكز الإقليمية للمخاطر الأكبر لفقدان الوظائف وتخفيض الأجور وحوادث سلبية أخرى تقلل من دخل العمل. ويمكن أن يؤثر تخفيض الأجور على نحو 40% من الأسر الروسية، وخاصة العائلات الشابة التي تعتمد بشكل كبير على سوق العمل. ويعيش معظم العمال الضعفاء في أسر لا تحصل على فوائد اجتماعية، مما يجعل من الصعب عليهم الحصول على مساعدة من نظام الحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة إجراءات لدعم التوظيف، إلا أنه يجب القيام بالمزيد للحساب على مختلف أشكال تدهور العمالة.

الدراسة 04 : تأثيرات COVID-19 على التوظيف وسبل العيش للأشخاص المهمشين في بنغلاديش: الدروس المستفادة والطريق إلى الأمام.

HOSSAIN, Mohammad Imran. COVID-19 impacts on employment and livelihood of marginal people in Bangladesh: lessons learned and way forward. South Asian Survey, 2021.

تسبب وباء كوفيد-19 في آثار سلبية جديّة على معيشة السكان المهمشين في بنغلاديش، وخاصة أولئك العاملين في القطاع غير الرسمي الذين فقدوا وظائفهم ودخلهم. وتزايدت معدلات البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية. ولم يكن النمو الاقتصادي في العقود الأخيرة شاملاً، وأظهر الوباء حدود السياسات الاقتصادية الحالية. يوصي المقال بضرورة اعتماد بنغلاديش لسياسات توظيف تستطيع خلق المزيد من الوظائف وتقليل الفقر وعدم المساواة ، بدلاً من الاعتماد بشكل كلي على السياسات الهادفة للنمو.

المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على مجمل الدراسات حاولت استنباط ما يلي:

الفرع الأول: أوجه التشابه

- ✓ أكدت هذه الدراسات على أهمية جميع المتغيرات المدروسة في هذا البحث ؛
- ✓ تتشارك أغلبية الدراسات السابقة مع الدراسة في المتغير المستقل للدراسة وهو جائحة كورونا؛
- ✓ تتشابه أغلبية الدراسات السابقة مع الدراسة في المتغير التابع للدراسة وهو سياسة التشغيل؛
- ✓ تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تبينها لأهداف وفرضيات ذات علاقة بمتغير الرئيسي للدراسة؛

- ✓ كل الدراسات السابقة والمشابهة تتفق في استخدام المنهج الوصفي؛
- ✓ تتشابه الدراسات السابقة والمشابهة في أداة جمع البيانات، حيث كلها استعملت مقياس جائحة كورونا ومقياس سياسة التشغيل؛

- ✓ أن أغلب النتائج لهذه الدراسة كانت إيجابية بالنسبة لفروض الدراسة وأهدافها.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

- ✓ تختلف الدراسات السابقة والمشابهة في بعض الأهداف، حيث بعض الدراسات تناولت متغير جائحة كورونا وسياسة التشغيل تبعاً لبعض المتغيرات في حدود معرفة الفروق، أما دراسات أخرى فمحاولة الكشف على مستويات جائحة كورونا وعلاقتها بمتغير سياسة التشغيل؛
- ✓ اختلفت الدراسات السابقة والمشابهة من حيث نوعية عينات البحث؛
- ✓ اختلفت الدراسات في بعض المقياس التي استعملت في جمع المعلومات والبيانات، من ناحية تصميم مقياس تبعاً لعملية التحكيم، والاستعانة بمصادر مختلفة؛

✓ اختلاف الفترات الزمنية التي أجريت فيها الدراسات السابقة والمشابهة.

الفرع الثالث: أوجه الاستفادة

- ✓ استفاد الطالب الباحث من الدراسات السابقة والمشابهة من مراجعة منهجية؛
- ✓ استفاد الطالب الباحث من الدراسات السابقة والمشابهة من صياغة فروض الدراسة، وتعريف الجات، والاستشهاد ببعضها لتبيان أهمية الدراسة؛
- ✓ ساعدت في توضيح المفاهيم المتنوعة؛
- ✓ استفاد الطالب الباحث من الدراسات السابقة والمشابهة في تحديد عينة الدراسة وطريقة اختيارها؛
- ✓ استفادة الدراسة من استهداف الدراسات السابقة والمشابهة بتحديد طبيعة العمل في البيئة الجزائرية.
- ✓ استفاد الطالب الباحث من الدراسات السابقة والمشابهة من استخدام المنهج العلمي؛
- ✓ استفاد الطالب الباحث من الدراسات السابقة والمشابهة من تفسير الكيفي للنتائج، والرجوع إلى المصادر والمراجع الأصلية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية وتوظيفها؛
- ✓ استفاد الدراسة الحالية من دراسة الدراسات السابقة والمشابهة توضيح لمختلف العلاقات بين متغيرات البحث ومتغيرات أخرى لها علاقة.

خلاصة الفصل:

على الرغم من الآثار القوية لوباء فيروس كورونا على الاقتصادات العالمية، فإن الاستجابة السريعة من قبل الحكومات للتخفيف من آثار الوباء على اقتصاداتها تتطلب الاستخدام التوسعي لأدوات السياسة الاقتصادية. ساعدت على تخفيف حدة هذه الأزمة، حيث نجحت غالبية الدول وتجنبنا إلى حد كبير التعقيدات الرئيسية التي كانت ممكنة نتيجة لآثار الوباء. الرامية إلى دعم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي، في ضوء الظروف المالية الصعبة التي تجد خزانة الدولة نفسها فيها بسبب الاختلالات الكبيرة في الفترة السابقة، وأثر الوباء وانخفاض أسعار النفط خلال هذه المرحلة.

الفصل الثاني

دراسة حالة الملحق المحلية
للتشغيل ان امناس-ولاية إيليزي

تمهيد:

بعد التطرق لمفهوم كل من سياسة التشغيل أتركورونا وتوضيح العلاقة بينهما، ننقل الى اطار التطبيقي للتعرف على طبيعة هذه العلاقة على ارض الواقع، وذلك من خلال دراستنا للوكالة التشغيل الشباب والتي تعتبر احدهم برامج تشغيل المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية، من أجل التخفيف من آثار البطالة على مستوى المحلي والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

ومن هنا نتطرق في هذا الفصل لدراسة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ولاية إيليزي، بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة وضع عروض العمل والمناصب الشاغرة على مستوى الولاية في تناول الشباب الطالب العمل، من اجل تشجيع الشباب البطالة ليصبح الفاعل حقيقي عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لخدمة التنمية المحلية في المجتمع.

ولأجل توضيح دراستنا اكثر تم التقرب من فرع الوكالة إيليزي، وتم الاضطلاع على عروض العمل الموضوعة في تناول الوكالة الوطنية للتشغيل لولاية إيليزي، وإنشاء مناصب الشغل في ولاية ومدى انعكاسها على واقع التنمية بالولاية.

المبحث الأول : الوكالة الوطنية للتشغيل

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن الموافق العمومية للتشغيل

يتم تنظيم وتسيير سوق الشغل في جميع بلدان العالم من طرف الدولة وذلك عن طريق المرفق العمومي للتشغيل. ظهرت المرافق العمومية للتشغيل في البلدان الصناعية في أواخر القرن 19 بسبب مخاوف الآثار الاقتصادية والاجتماعية على البطالة. بعد استقلال الجزائر، انشأت الدولة مرفق عمومي للتشغيل والممثل في الديوان الوطني لليد العاملة حيث تولى مسؤولية تسيير مختلف آليات التشغيل.

أنشأ الديوان الوطني لليد العاملة في نوفمبر 1962 بمقتضى المرسوم رقم 62-99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 المتعلق بإنشاء الديوان الوطني لليد العاملة وذلك في إطار سياسة ترقية التشغيل ومكافحة البطالة. يعد الديوان الوطني لليد العاملة مؤسسة عمومية ذات طابع اداري منذ سنة 1971 بأمر رقم 42-71 المؤرخ في 17 يونيو سنة 1971 والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة ليتغير اسمه سنة 1990 ويصبح الوكالة الوطنية للتشغيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 259-90 مؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1990. وفي 2006 تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع اداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص.

وفي نهاية سنة 2006، استفادت الوكالة الوطنية للتشغيل من مخطط إعادة التأهيل المخصص لتطوير شبكتها (مختلف وكالات التشغيل التابعة لها سواء كانت ولائية أو محلية) بالإضافة الى تقوية المهارات الإدارية لإطاراتها لاسيما تطوير وسائل التسيير وتقديم الخدمات.

المطلب الثاني: تعريف الوكالة تشغيل محال الدراسة ايليزي

تتكون الشبكة الحالية للوكالة التشغيل من 165 وكالة محلية و 11 وكالة جهوية هذه الشبكة الموروثة في اغلبها عن الديوان الوطني اليد العاملة لا تعبر الاحتياجات الحقيقية في تغطية سوق العمل، ان بعض الوكالات المحلية تتضمن تغطية ما يزيد عن 20 بلدية خاصة في ولاية الجنوب.

الأمر الذي يستدعي خلق عدد جديد من الوكالات المحلية لتخفيف الضغط عن الشبكة الحالية وتقديم خدمات ملبية لرغبات المترفقين و السلطات العمومية، وحدد ب 75 وكالة في ثلاثة سنوات بداية من 2006. كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 06-77 في 18 فيفري سنة 2006، يحدد مهام الوكالة التشغيل وتنظيمها و سيرها، بتنظيم جديد لهياكل الوكالة الوطنية للتشغيل في شكل مديريات جهوية، وكالات ولائية وكالات محلية ، هذا ما يعني تحيين شبكة الهيكل وفق هذا المرسوم التنفيذي ، أي تحولات الجهوية الى مديريات جهوية وانشاء 48 وكالة ولائية.

والجدير بالذكر أن عملية بناء وتهيئة بعض الوكالات المحلية في اطار برامج تنمية الجنوب والهضاب العليا، المقررة من قبل مجلس الوطني.

ونظرا للأحداث المستجدة حول عالم التشغيل بولاية إيليزي ، وما شهدته من تغيرات سادت كل المتعاملين مع ملف التشغيل الذي يعني الكثير بالنسبة للسلطات الولائية و الفئة الشبابية من أفراد المجتمع الخاصة، حرصا منهم على تنظيم المحكم لهذا الملف لامتصاص ظاهرة البطالة المحلية التي لا دريعة لها امام الخيارات التي يزحم بها اقليم الولاية و من تواجد معتبر المؤسسات البترولية و الشركات الاقتصادية العمومية والخاصة ، اضافة الى شركات الاجنبية التي تساهم بقسط وفير في الحد والتقليل من خطر البطالة و على توفير السكنية والامن العام بالولاية.

وقد ثم انشاء الوكالة الوطنية للتشغيل فرع ولاية إيليزي 1996 في ان امناس، و في سنة 2005 ثم تنظيم الشغل من طرف الولاية.

وفي سنة 2006 فتحت الوكالة الولائية في إيليزي ، وقد ثم الانتقال لمقر الحالي في مارس 2010 بعد تعرض المقر القديم لحريق.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتشغيل

• دور المديرية العامة للوكالة الوطنية للتشغيل

تتمثل في تطبيق العلاقات والاستشارات القانونية والمراقبة النسبية وجمع المعلومات حول سوق الشغل من خلال هياكلها الخارجية اين يتم معالجتها .

• الوكالة الجهوية للتشغيل

- عند اختصاصها الإقليمي إلى عدة ولايات، وتعد جسرا امتدادا بين المديرية العامة والهياكل الخارجية ويهدف إلى: ضمان التسيير اللامركزي للمناصب والموارد الموضوعة حسب سياسة تقاسم المسؤولية بين المديرية العامة والهياكل الخارجية.

- توفير الدعم التقني والتسيير للوكالات الولائية والمحلية للتعامل مع المشاكل التي يواجهونها يوميا لضمان السير الحسن للنشاطات.

• الوكالات الولائية للتشغيل

تعتبر الخلية الأساسية في تنظيم الوكالة الوطنية للتشغيل حيث تقوم باستقبال المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو المستخدمين وتتلخص مهامها فيما يلي:

- البحث عن عمل لكل شخص يطلب ذلك حسب مؤهلاته المطلوبة وهذا العمل من اختصاص "مصلحة طالبي العمل المتكون من موظفين متخصصين تقع على عاتقهم مهمة التنصيب وتقديم المشورة والمعلومات والتوجيه.

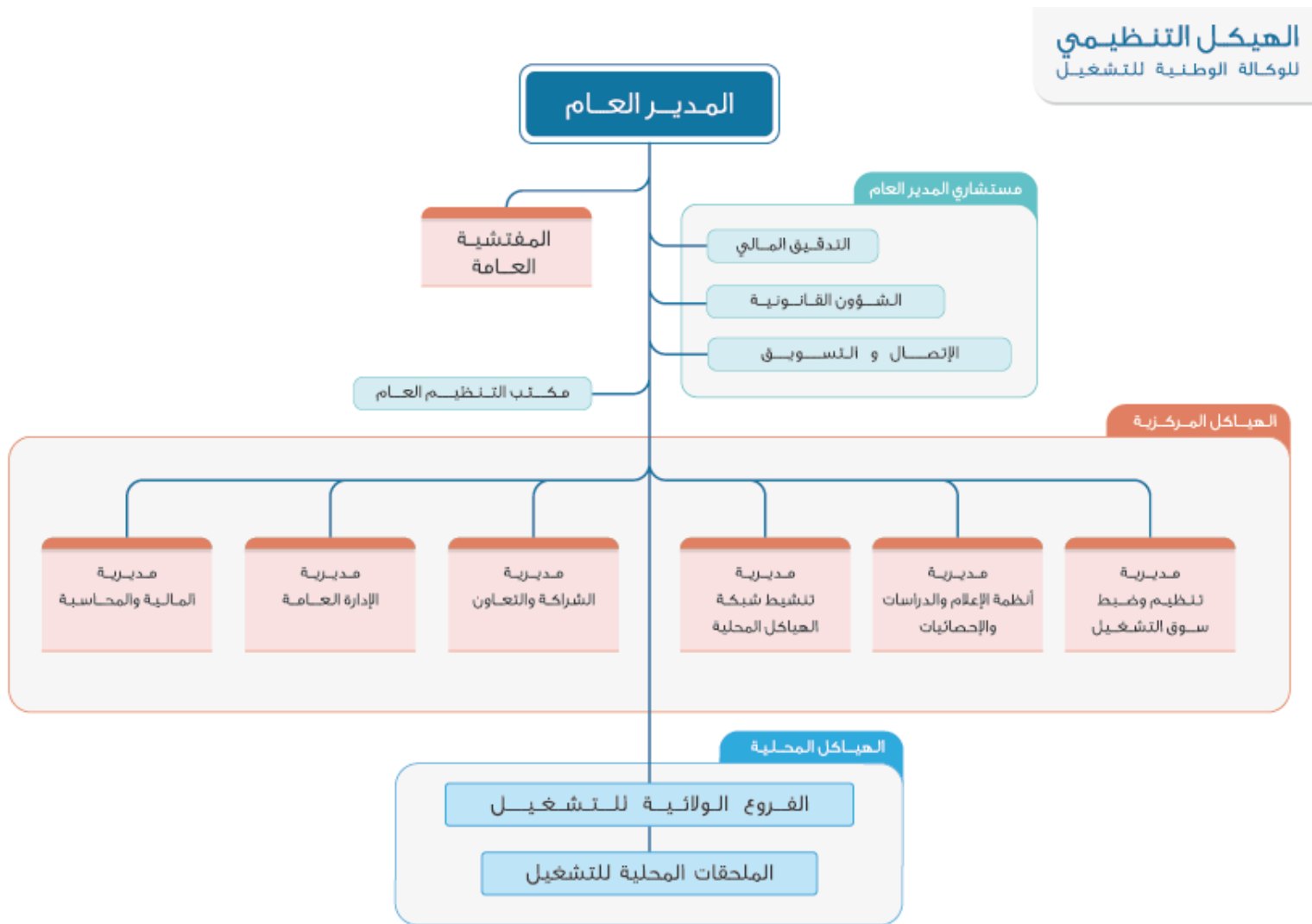
- للقيّد الأجهزة والبرامج الخاصة بالتشغيل على المستوى المحلي مع الشركات وهذا العمل يقدم من طرف مصلحة المستخدمين.

- تقديم الدعم التقني في المتابعة الإدارية معالجة عروض العمل، احصاء ومتابعة طالبي العمل.

• الوكالات المحلية

تعتبر كملاحق أو مرافق للولاية تنصير بنسبة عالية من الكثافة السكانية والأنشطة الوكالات المحلية تأتي في المستوى الأخير في تنظيم هياكل الوكالة الوطنية للتشغيل، تكون على مستوى الدوائر أو البلديات، لتخصص في البحث عن فرص العمل أينما كانت وتوجيه عروض العمل إلى السكان المقيمين.

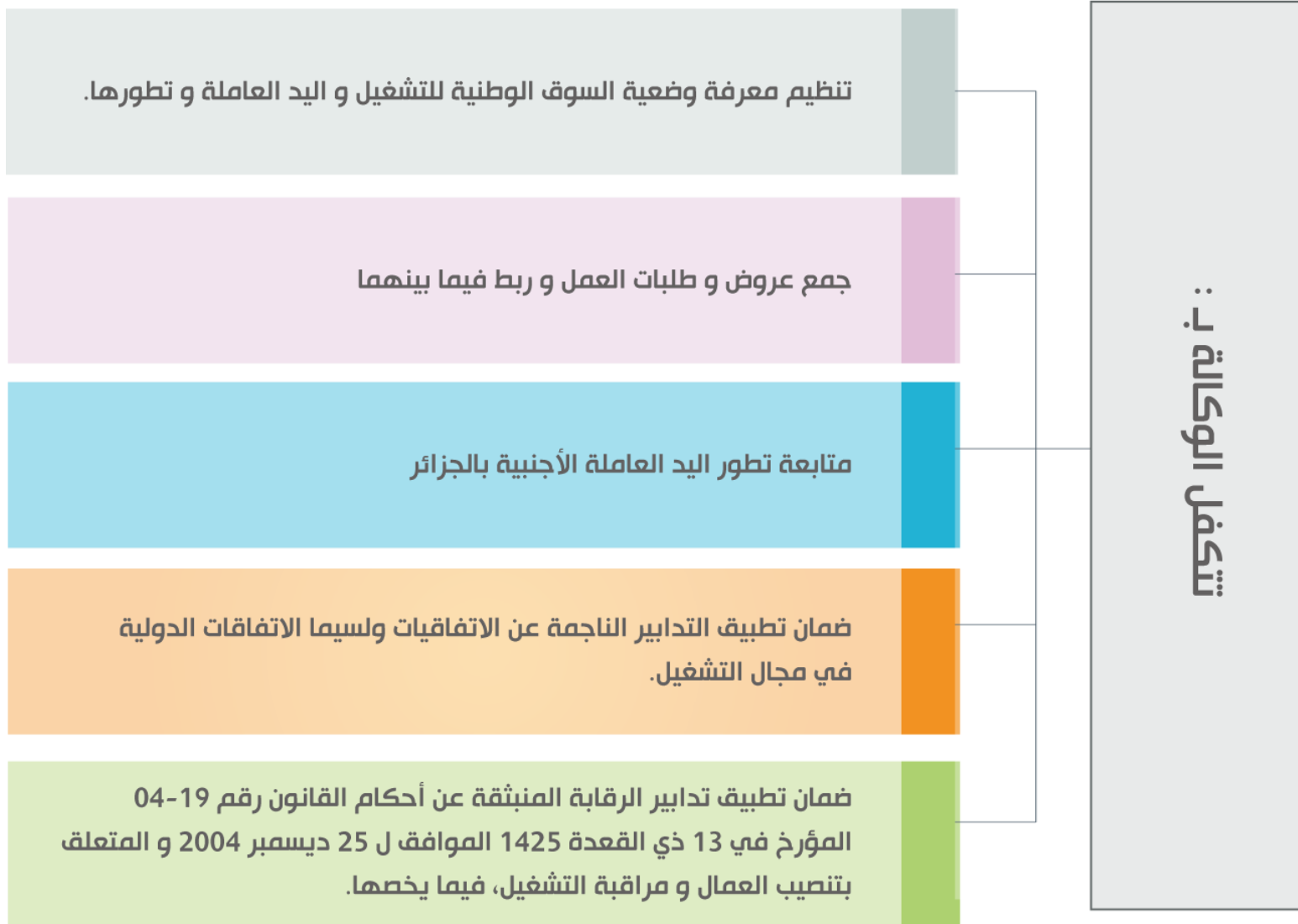
الشكل رقم 1-2 : الهيكل التنظيمي لوكالة التشغيل



المصدر: e-onec.com

المطلب الرابع : مهام وأهداف الوكالة الوطنية التشغيل
تتمثل في تنظيم وتوفير وتطوير السوق العمل الوطنية و اليد العاملة و التأكد من أن كل طالب عملاً مستخدم
خدمة توظيف فعالة و ذات طابع شخصي.

الشكل رقم 2-2 : شكل يوضح مهام الوظائف الوكالة التشغيل



المصدر: e-onec.com

المبحث الثاني : دراسة تحليل المعطيات

المطلب الأول : دراسة البطالة في الجزائر للفترة كورونا

1- تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء

يعتبر الشخص بطال اذا وفرت فيه الموصفات التالية :

- أن يكون في سن يسمح له العمل (بين 15 سنة – 64 سنة)
 - لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي ، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عمال هو الشخص الذي لم يزاوّل عملا و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق
 - أن يكون في حالة بحث عن عمل ، حيث انه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل
 - أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلات لذلك
- أنواع البطالة هناك عدّة أنواع للبطالة وهي كما يأتي:
- البطالة الاحتكاكية: تحدث البطالة الاحتكاكية عندما تكون كميّة العمالة المطلوبة غير مساوية لكمية العمالة المتاحة، وتكمن المشكلة في عدم وصول الأشخاص الباحثين عن العمل وأصحاب العمل الباحثين عن عمال لبعضهم البعض.
 - البطالة الهيكلية: هي البطالة التي تنتج عن عدم توافق المؤهلات التي يمتلكها العمال مع تلك التي يطلبها أصحاب العمل، على الرغم من أنّ الوظائف المتاحة أحيانا تكون مساوية لعدد الأشخاص العاطلين عن العمل، ومن أسباب البطالة الهيكلية التغيّر التكنولوجي، وإقبال عدد قليل أو كبير على تعلّم واكتساب مهارة معيّنة.
 - البطالة الدورية: يُقصد بها البطالة التي تحدث عد تجاوز المستوى الطبيعيّ للعمالة، حيثُ يختلف المستوى الطبيعيّ للعمالة بحسب تغيّر الظروف، مثل التضخم الديموغرافيّ الذي يحدث عند قدوم الوافدين الجدد وإضافتهم إلى القوى العاملة في الدولة.
 - البطالة الناقصة: تحدث عندما يرغب الموظفون بالعمل لساعات أطول، وترتفع نسبة هذه البطالة في المؤسسات التي يعمل أغلب موظفيها بدوام جزئيّ
 - البطالة الخفية: هي البطالة التي تغفل عن احتساب بعض الأشخاص العاطلين عن العمل في إحصاءات سوق العمل الرسمية، مثل الأشخاص الذين بحثوا عن وظيفة لوقتٍ طويلٍ حتّى فقدوا الأمل لكنّ رغبتهم في العمل لا تزال موجودة .

- البطالة الموسمية: يُقصد بها البطالة التي تتعلّق ببعض الوظائف المتربطة ببعض المواسم، والتي يُصبح أصحابها عاطلين عن العمل في غير مواسمها. نتائج البطالة تنعكس البطالة المرتفعة والثابتة بشكل سلبي على عدّة أصعدة في الدولة، ومن أبرزها ما يلي: فمن الناحية الاقتصادية تؤثر البطالة بشكل سلبي على النمو

الاقتصاديّ للدولة على المدى الطويل، حيث إنّها تهدر الموارد. لها آثار سلبية على الفرد في المجتمع، حيث يُصبح الأفراد غير قادرين على تسديد التزاماتهم الماليّة، فينتج عن ذلك تعرّضهم للضغط النفسي، والإصابة بالأمراض، والتشرّد، وارتفاع نسبة الفقر، وفقدان رأس المال البشريّ، ويحدث ذلك عندما يقبل الأفراد العمل دون مستوى مهاراتهم للحصول على الأموال. على الصعيد الاجتماعيّ والسياسيّ فإنّ ارتفاع معدلات البطالة قد يؤدّي إلى الاضطرابات المدنيّة والصراعات.

2- تطور حجم السكان في الجزائر

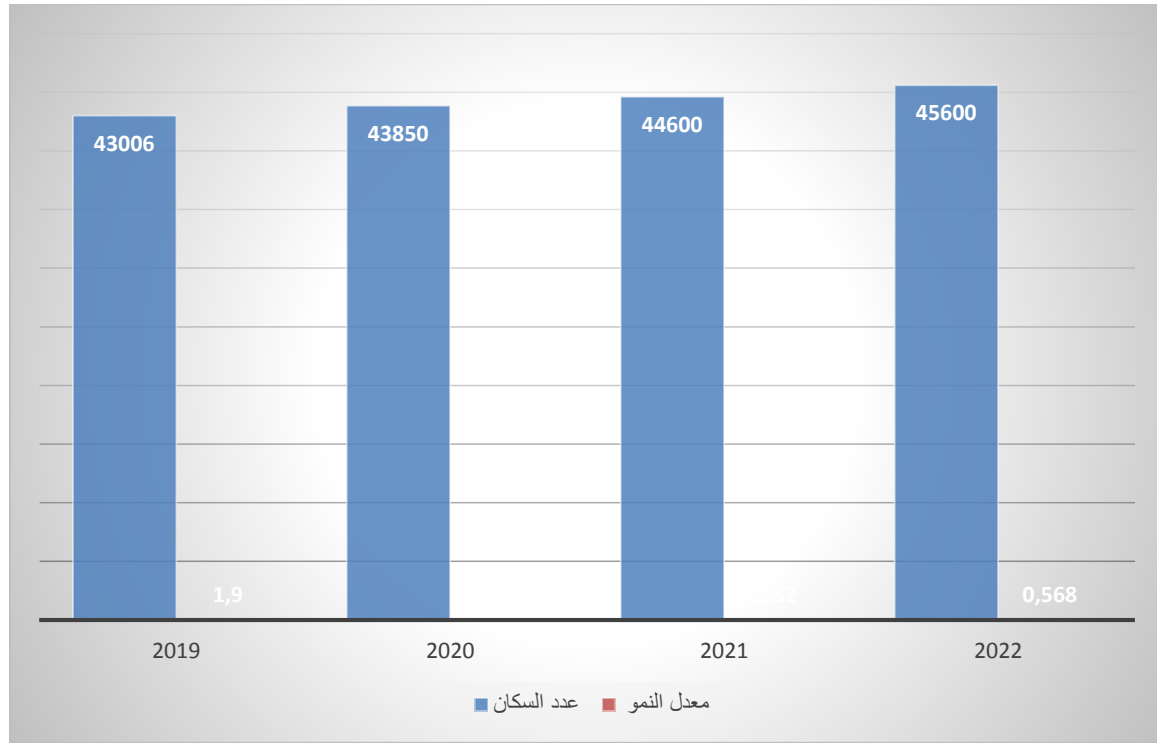
اتسمت الفترة 2019 الى 2022 بالزيادة المرتفعة للسكان حيث يبلغ 45.6 مليون نسمة سنة 2019 مقترنة بسنة 2021 وسنة 2022 حيث في 2019 كانت 43 مليون نسمة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1-2 : تطور عدد السكان ومعدل النمو الديمغرافي خلال فترة كورونا

السنوات	2019	2020	2021	2022
عدد السكان	43006	43850	44600	45600
معدل النمو	1.9	1.71	1.82	0.568

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من الديوان الوطني للإحصاءات

الشكل رقم 2-3: تطور عدد السكان في الفترة الكورونا



المصدر: معطيات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول 1-2

من خلال الجدول نلاحظ تطور حجم السكان في الجزائر خلال الفترة 2019 الى 2022 يتجاوز معدل النمو بين سنة 2019 وسنة 2022 الـ 45.6 مليون نسمة وهذا راجع أساسا لتراجع عدد الوفيات وزيادة المواليد واهتمام الحكومة الجزائرية أكثر بقطاع الصحة وتوفير المسكن الدائم. وهو مؤشر جيد بالنسبة للعمل باعتبار هذه الفئة الشبابية هي الأكثر تغطية لسوق الشغل.

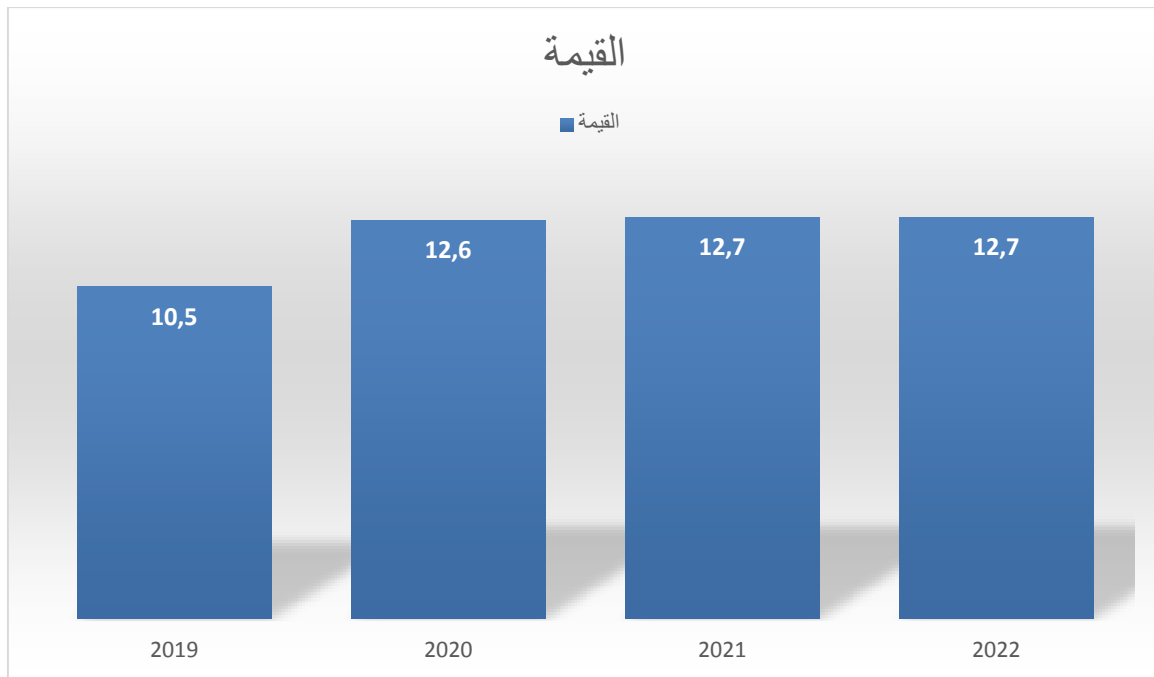
3-معدلات البطالة في الجزائر في فترة كورونا 2019-2022

الجدول 2-2 : تطور معدلات البطالة في فترة كورونا

التاريخ	القيمة	التغير %
2019	10.5	%11.4
2020	12.6	% 20
2021	12.70	%13.4
2022	12.7	%11.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات

الشكل رقم 4-2 : رسم بياني شريطي لمعدل البطالة في الجزائر خلال فترة كورونا



المصدر: EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول 2-2

تبين لنا من خلال المعطيات الجدول ان معدل البطالة في الجزائر يشهد ارتفاعا ملحوظا و بوتيرة ملحوظة للفترة الممتدة من 2019-2022 ، حيث انها كانت بنسبة 11.4 % في سنة 2019 و ارتفعت في 2020 بسبب كورونا يصل الى 20 % و ينخفض تدريجيا في سنة 2022 ، وهذا راجع لزيادة التعداد السكاني.

المطلب الثاني: مساهمة وكالة التشغيل في إيليزي في القضاء على بطالة ونهوض بالتنمية في المنطقة للفترة الممتدة من 2019 الى 2022

قبل التطرق لمساهمة وكالة إيليزي في مجال التشغيل سوف نرى حجم العمالة في الجزائر وتوزيعه على قطاعات الاقتصادية

1-تطور حجم العمالة ومعدل التشغيل في الجزائر في الفترة الممتدة 2019-2022

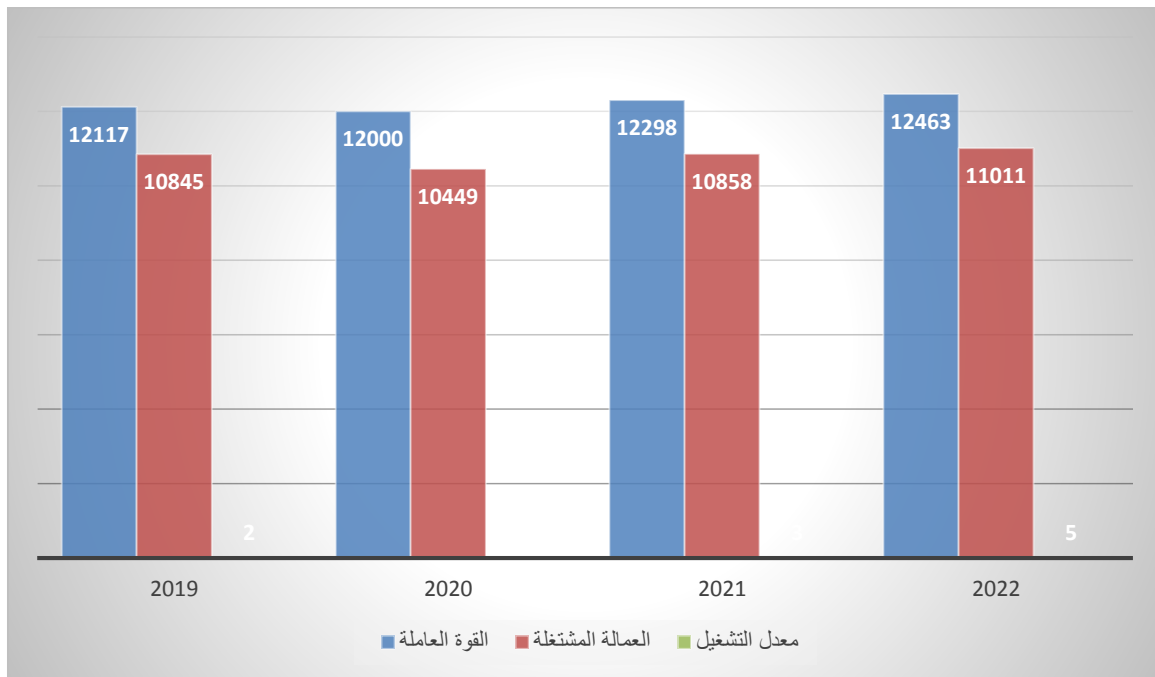
عرفت الفترة 2019 الى 2022 ارتفاع معدلات التشغيل وهذا القيام الجزائر باتخاذ عدة اجراء تحفيزية لتوسع التشغيل من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها

الجدول 2-3 : تطور حجم العمالة ومعدل التشغيل

السنوات	2019	2020	2021	2022
القوة العاملة	12117	12000	12298	12463
العمالة المشتغلة	10845	10449	10858	11011
معدل التشغيل %	89.50%	82.55%	88.29%	89.57%

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد الديوان الوطني الاحصاء [WWW.ONS.DZ](http://www.ons.dz).

الشكل رقم 2-5 : تطور حجم العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل



المصدر: معطيات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2-3

من خلال الجدول تلاحظ ارتفاع طفيف في عدد العمال من 12.11 مليون عامل سنة 2019 الى 12.46 مليون عامل سنة 2022 ، ويرجع هذا الارتفاع إلى مزيد مناصب الشغل المستحيلة في برامج التنمية التي سطرت ، لكن الإشارة تلت هذه المناصب مؤقتة ضمن برامج الإدماج والشبكة الاجتماعية ، فصب تقرير سيدة 2022 ما يفوق 3 مليون منصب شغل غير دائم (527 ألف منصب ادماج و 100 ألف ضمن الشبكة الاجتماعية بالنسبة للذكور فقط) و 18.4 مليون منصب شغل دائم و 38.3 مليون منصب شغل خاص ، أما معدلات التشغيل فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدها كانت تتجاوز 89,50 % سنة 2019 أصبحت مستقرة في حدود 89.57 في سنة 2022 ، وهذت راجع للدعم المقدم لشتى القطاعات الاقتصادية ، وخاصة المقدم من وكالة التشغيل التي ساهمت في عرض العديد من مناصب الشغل خاصة في السنوات التي عرفت فتح المجال وتسهيل إجراءات العمل.

2- توزيع العمالة المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية

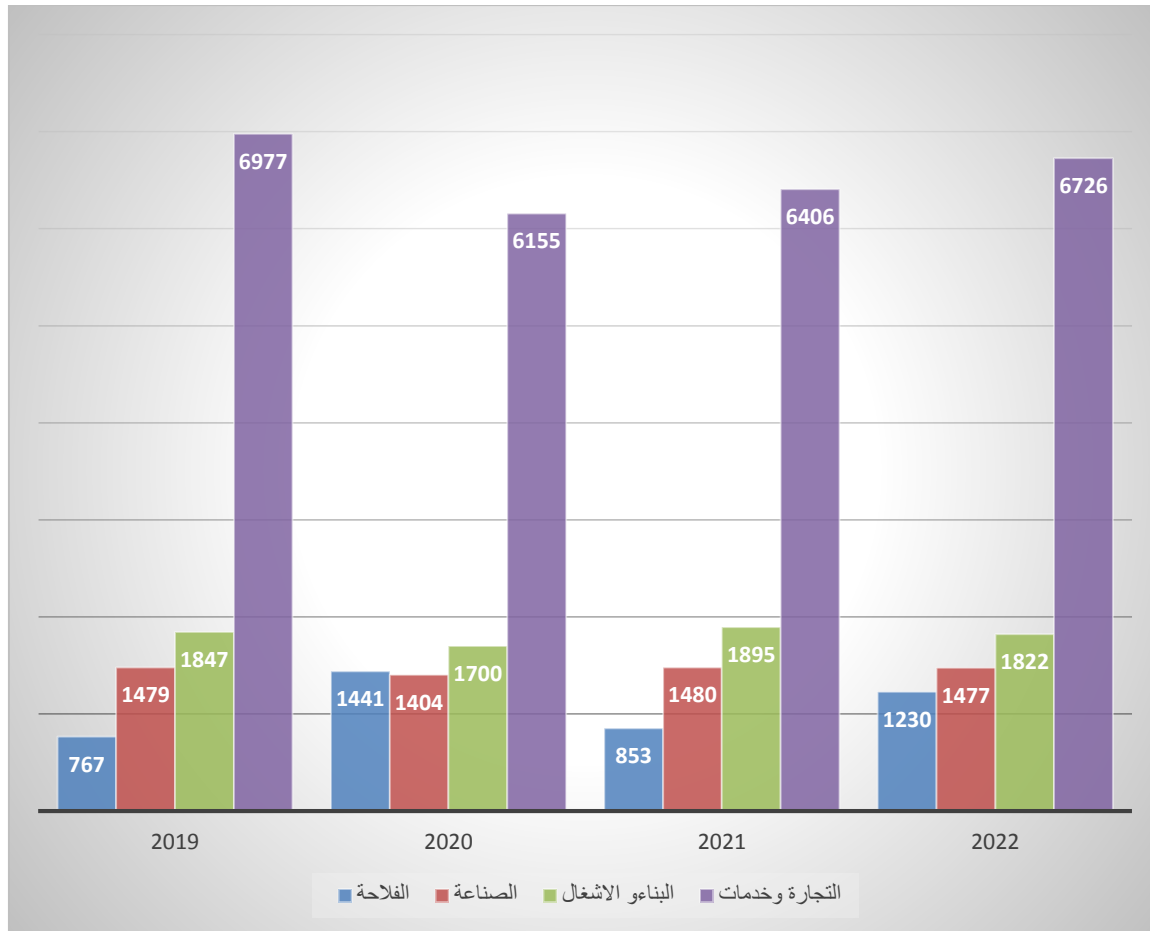
إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة بعد من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الاقتصادي ، والجدول التالي يبين لنا توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادي:

الجدول رقم 2-4: تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة لكورونا :

السنوات	العمالة المشتغلة	الفلاحة		الصناعة		البناء والاشتغال العمومية		التجارة و الخدمات	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2019	10845	767	6.1%	1479	11.7%	1847	17.01%	6977	75%
2020	10449	1441	3.4%	1404	7%	1700	5%	6155	40%
2021	10858	853	15%	1480	13.3%	1895	17.4%	6406	64%
2022	11011	1230	14%	1477	11.7%	1822	17.8%	6726	65%

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد الديوان الوطني الاحصاء www.ons.dz.

الشكل رقم 6-2 تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة الكورونا



المصدر: معطيات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4-2

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان اهم قطاع موفر لمناصب الشغل هو قطاع التجارة والخدمات والتي تتجاوز فيه نسبة 75 % ، يلاحظ الانخفاض الكبير في معدلات التشغيل الفلاحة اذا بعدما كان معدل التشغيل 6.1% خلال السنة 2019 تم ارتفاع معدل التشغيل الى 15% خلال السنة 2021 ليعود لانخفاض من جديد سنة 2022 خاصة في 2020 بسبب الكورونا وقلة الدعم المقدم للقطاع الفلاحي ضمن برامج الانعاش الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الاخرى، بالإضافة الى الفوارق الموجودة في مستوى المداخل ما بين القطاع الفلاحي والقطاعات الاخرى ، كما نلاحظ انخفاض معدل التشغيل في قطاع البناء وانشغال العمومية والذي يصل الى 17.8 % سنة 2022 بعدما كان يتجاوز 5 % سنة 2022 ، وهذا بسبب دعم الحكومة لمشاريع البنى التحتية ضمن برامج الانعاش الاقتصادي وتخصيص ما يقرب 20 الف مليار للمشاريع الكبرى خلال 2023 وبنسبة تتجاوز 40 %.

2. العروض العمل المتوفرة في وكالة التشغيل لولاية إيليزي وعدد المشغلين

الجدول رقم 2-5 : عدد مناصب العمل المتوفرة في وكالة إيليزي للتشغيل وعدد المشغلين

السنوات المحور	2019	2020	2021	2022
الطلبات المتوفرة :	4851	3851	4856	5423
منها -شباب	4419	4419	5983	5983
عروض العمل المسجلة :	2923	2973	2345	2345
منها خاصة	819	869	1269	1269
عمومية	2104	2104	2104	1082
التنسيبات المحققة :	2456	1189	2456	2466
منها دائما	162	71	162	162
موقته	2294	2294	2294	1118

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل ولاية إيليزي

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان مناصب الشغل المتوفرة لدى وكالة التشغيل لولاية إيليزي في سنة 2022 وصلت إلى ما يقارب 54 الف منصب مقارنة 2019 التي كانت فيها المناصب المتوافرة في حدود 38 الف منصب، وهذا ارتفاع ملحوظ في العدد.

لقد تم التطرق في هذا الفصل الى محاولات اسقط ما جاء في الدراسة النظرية تأثير سياسة التشغيل على كورونا من خلال دراسة الوكالة التشغيل لولاية إيليزي التي أصبحت من أهم الآليات التي تم انتهاجها كآلية التخفيف من حدة البطالة والتحقق تنمية المحلية من جهة أخرى حيث العرض أولا انشاء الوكالة التشغيل.

كما تم التعرض في هذا الفصل في النتائج التي حققها الوكالة في طرح عروض العمل للشباب الطالبين العمل، هذا ما يتناوله أيضا من خلال الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لولاية إيليزي انطلاقا من تسليط الضوء على واقعها ومساهماتها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال رفع معدلات التشغيل ، و تغطية الحاجيات المحلية للولاية.

من خلال ما سبق يمكن القول يمكن أن نقول أن هذا الجهاز قد حقق نجاحا نسبيا بالنظر الى نسبة مناصب الشغل التي عرضها بالولاية وجعلها في متناول الشباب الطالب للعمل.

الا أنها تظل كتجربة حديثة ، حيث تتعرض الى بعض معوقات على رغم من الاصلاحات التي تم تطبيقها سعيا منها الى تقديم الحلول الممكنة لهذه العراقيل التي تقف عائقا امام التنمية بالولاية ودعم مختلف الجهود الرامية الى تفعيل دور الوكالة.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر التشغيل من السياسات العامة للدول بصفة مستمرة، حيث تسمح بضمان استغلال الأمثل للموارد البشرية، وفي نفس الوقت تسامى يف ترقية المجتمع وتطويره، من خلال السعي إلى تقليص معدلات البطالة. وتعمل الجزائر في هذا الإطار على وضع العديد من البرامج والآليات التي تهدف إلى زيادة معدلات التشغيل سواء بصفة مباشرة، أو من خلال تشجيع إنشاء مشاريع التي ستساهم في ذلك، وهدفت الدراسة إلى تحليل واقع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2019-2022، وتوصلت إلى النتائج التالية:

تعرف الجزائر زيادة في عدد الناشطين اقتصاديا بصفة متواصلة، مع تسجيل زيادة في عدد تشغيل بصفة عامة، إلى أن ذلك لا يعتبر كافيا، ولا تزال معدلات التشغيل متدنية مقارنة بالمعدلات التعاقدية، مع تسجيل زيادة في معدل البطالة.

شاهد العالم مؤخرا حدثا صحيا نادرا، أثر على جميع الشعوب والدول تفشي جائحة كورونا كوفيد-19، مخوفا خسائر مالية وبشرية يصعب إحصائها والتصدي لها، على أساس أن الأضرار الناتجة عنها لا تكون صحية فحسب، بل تشل الحركة الاقتصادية وتدفق رؤوس الأموال، وبالتالي قد تؤدي إلى انهيار دول إن لم تستطع تحمل التبعات الاقتصادية لوباء، وقد أطيّرت هذه الورقة مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي: فيروس كورونا كوفيد-19 حسب المنظمة العالمية لمصحة ومرض معد ظهر في مدينة ووان الصينية يشير ديسمبر 2019 لينتشر فيما بعد لباقي دول العالم؛ تنتقل الأزمات الصحية التي تسببها الأوبئة أو الجائحات إلى الاقتصاد عبر العديد من القنوات كقنوات اضطرابات العرض، اضطرابات التمويل وغيرها؛ إن الأزمة الصحية التي شيدتنا الجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا عمقت من حدة البطالة حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة وصل إلى 2.14 % سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 7.11 %، فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الوقاية من الوباء عمقت من حدة البطالة لاعتماد الكثير على الأعمال الحرة مثل: الحرفيين، التجار، عمال النقل الخاص، عمال قاعات الحفلات والفنادق، عمال قطاع السياحة والخدمات وغيرهم ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛ لم تكن الجزائر في منأى عن انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد، بحيث أعممت وزارة الصحة و 25 صالح المستشفيات عن تسجيل أول إصابة بهذا الفيروس يوم فيفري 2020، لإيطالي تم اعتبار والية المبيدة بؤرة هذا الوباء بعد انتشاره بسرعة كبيرة لدى عاصمة تنوعت الإجراءات والتدابير الاستثنائية المتخذة بين اقتصادي والصحي واجتماعي تضمنيا المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتضمن التدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته الصادر في الجريدة الرسمية رقم 15.

لجأت الجزائر في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد COVID 19- إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المستعجلة لمحاظ على مناصب العمل تجنباً لتسريح العمال وغلق المؤسسات وذلك بواسطة مجموعة من آليات التشغيل بداية بتنفيذ آلية ما يسمى العمل عن بعد، نظام العطل الاستثنائية مدفوعة الأجر، والعمل بالتوقيت الجزئي، ما يؤكد صحة الفرضية الثانية. ومن أجل إثراء هذه الدراسة ارتأينا تقديم اقتراحات وتوصيات تتمثل في أن الحكمة

تقول أن " الوقاية خير من العلاج"، فإن من الضروري أن تزيد الحكومات من استثماراتنا في مجالات: تحسين الصحة العامة، توفير المياه النظيفة، المراقبة الفعالة للأمراض في التجمعات السكانية والحيوانية، وتطوير البنية التحتية الحضرية، من العوامل المسببة للأوبئة والجائحات، ومن ثم حماية الاقتصاديات من تداعيات الصدمات الصحية الكبيرة التي قد تتحول إلى أزمات اقتصادية على غرار جائحة كوفيد-19؛ تأجيل دفع الرسوم المتعلقة بالضمان الاجتماعي، والتعجيل بتقديم تعويضات الأجراء الذين فقدوا وظائفهم؛ البد من تزامن التفكير في تدابير احتواء الجائحة، مع التفكير في تدابير وسياسات احتواء تداعيات الاقتصادية في مرحلة ما بعد التعافي، والأزمة عالمية، وتنسيق السياسات على المستوى الدولي سيكون بالغ التنمية في احتواء الجائحة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أطروحات والمذكرات:

1. الطاهر روتر، اشكالية التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كحد من البطالة مذكرة لنيل ماجستير قسم العلوم الاقتصادية كلية الاقتصادية جامعة الجزائر 1996-1997
2. بوجمعة كوسة سياسة التشغيل في الجزائر ما قبل التشغيل للحد من بطالة (دراسة ميدانية بمديرية البناء و التعمير بسطيف) مذكرة نيل شهادة الماجستير قسم علوم الاجتماع كلية الاداب و العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة 2005-2006
3. حياة سلطاني دور المرفق العام في تنشيط سياسة التشغيل مذكرة نيل شهادة الماستر العلوم سياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية 2018-2019
4. شمار سمحية، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة شهادة الماستر تخصص قانون اداري كلية الحقوق جامعة محمد سعيدة 2017-2018
5. محسن وخلف، دور آثار كورونا دراسة حالة ولاية بسكرة مذكرة مقدمة لدول شهادة الماستر قسم العلوم السياسية كلية الحقوق سعيدة 2013-2014
6. معاشو سميرة ، اليات التشغيل في الجزائر مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون اجتماعي كلية الحقوق و العلوم السياسية بسكرة 2017-2018
7. مرزاق عيسى ، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر مذكرة لدول شهادة الدكتوراة قسم التسيير كلية العلوم الاقتصادية 2005-2006

الملتقيات :

1. بخوش هشام ، الآليات القانونية والتنظيمية والبرامج المختلفة التي وضعت لتجسيد وتنفيذ سياسات يومي التشغيل ، ورقة مداخلية في الملتقى الوطني : سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ب 14 افريل 2011 جامعة بسكرة : 2 .
2. بولعباس مختار ، سياسات التشغيل في الجزائر : دراسة تحليلية وتقييمية ، ورقة مداخلية في الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لتشغيل الشباب في الجزائر " الية المرافقة والتنفيذ " يوم 20 فبراير 2019 .
3. . بن بريكة عبد الوهاب ، بن عيسى ليلى ، سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات : مداخلية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، بسكرة : 2011
4. بوزارصيفية ، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ديسمبر 2014

5. حاجي فطيمة ، متطلبات وأساليب النمو في تشغيل الشباب في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة بسكرة : 2011
 6. عجاج سها م ، واقع التشغيل ومحاربة البطالة . دراسة لبرامج واليات سياسة التشغيل ، ، ورقة مداخلة في الملتقى الوطني لسياسة التشغيل وتنمية الموارد البشرية يومي 13-14 افريل 2011 جامعة بسكرة : 2011 .
- المجلات :**
7. عمرة مهديد ، تحليل سياسة التشغيل في الجزائر دراسة حالة جهاز المساعدة على الادمج ، مقال المحلة الجزائرية لسياسات العامة

الملاحق

الملحق رقم 01

67

حصيلة الفرع الولائي للتشغيل

وضعية الوساطة في سوق الشغل لسنة 2019/2020 الى ماي 2022

2022 ماي	2021	2020	2019	المؤشرات
16678	8946	5669	5973	الطلبات المسجلة
2201	5843	2918	1795	عروض العمل المسجلة
683	1737	750	731	عام
1518	4106	2168	1064	خاص
846	4937	1423	673	التخصصات المحقة
1	156	308	35	دليل (CD)
846	4781	1115	638	مؤقت (CD)

